

صرف يقدر بأكثر من 20 مليار دولار أمريكي، وحصر خدمة الديون في حدود 20٪، ونسبة صرف مستقرة وتجارة خارجية متفتحة وقطاع خاص يستفيد إجراءات تحفيزية هامة، يعد كل هذا وذاك بإيجاز عناصر التقييم للنتائج التي توصل إليها الاقتصاد الوطني المستقر تماما، والذي يملك عوامل نجاح من أجل إنعاش اقتصادي آت.

يعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أن مشروع البرنامج المعروف على المجلس الشعبي الوطني الموقر لدراسته يعكس عموما أهم انشغالاتنا.

وإن الطموحات التي تعربون عنها هي طموحاتنا وطموحات كل جزائري حريص على مستقبل بلده، ولكن تكشف الدراسة المتأنية لمشروع البرنامج عن الجوانب التي تنقصها الدقة في محتواها ومدلولها وتحملنا على لفت انتباه حكومتكم بغية تعميق هذه الجوانب، ومن ثم تحديد، وبدقة، الإجراءات المزمع اتخاذها والأهداف المرجوة.

وفي كل الحالات، مهما كانت طبيعة الحلول التي تنوون التوصل إليها فإن الأرندي يلح على حكومتكم سيدي الرئيس، أن تقوم بصفة حازمة ودون تأخر بتطبيق الحلول الحقيقية لمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية دون لف ولا دوران ودون مجاملة مستثنية الحلول الوهمية أو الظرفية التي قد ترهن المستقبل.

لذلك يقترح التجمع الوطني الديمقراطي أن تتعمقوا في بعض المواضيع ذات الأهمية وتسطروا أهدافا محددة لاسيما فيما يخص النمو الاقتصادي، والاستثمار والادخار الوطني والشغل وإيرادات الجباية العادية وتطورها، والتطور المرتقب للنفقات العمومية وحدود العجز الميزاني عند الضرورة.

بالنسبة إلى التجمع الوطني الديمقراطي لا يمكن ضمان امتصاص البطالة والرقى الاجتماعي والرفاهية إلا بفضل

سيادة الرئيس،

إن تقييم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر عبر مختلف المراحل التي قطعناها، أي منذ الصدمة الأولى التي عرفتها أسعار المحروقات سنة 1986، والتي تسببت في أزمة اقتصادية ومالية خطيرة، يمكننا من استخلاص الدروس ذات الصلة بأسباب ونتائج هذه الأزمة وبحقائق جهازنا الاقتصادي وبطاقات وتصرفات إدارتنا الاقتصادية وبمؤسساتنا، وكذلك بنوعية وبعد مختلف الإصلاحات، وأخيرا بنجاعة نظام حكمنا.

إننا نعلم أن أهم مشاكلنا تنجم عن الهشاشة الكبرى لاقتصادنا الذي يرتبط تمويله وسيره كلية بمستوى إيرادات وصادرات المحروقات. لقد ازدادت هذه الهشاشة بسبب محدودية نتائج القطاع المنتج العمومي والخاص، والاختلال المالي العميق الذي تعانيه جل مؤسساتنا الاقتصادية.

لا بد من التذكير بهذا الصدد ولو بصفة مقتضبة بالمشاكل المعاشة كندرة المواد وأزمة السكن والبطالة وكلفة المعيشة وعدم كفاية الخدمة العمومية والديون الثقيلة وانعدام التمويل الخارجي. تشكل كل هذه المشاكل تلك الخصائص التي كانت سائدة إلى غاية 1994، وانطلاقا من هذه الفترة دخلت الجزائر بكل حزم في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي وهذا بموازاة إعادة جدولة الديون الخارجية.

ويمكن هذا البرنامج بصفة تدريجية من تطهير المؤسسات والاقتصاد واستعادة التوازنات الكبرى واستقرار مالي دائم. وفي الوقت نفسه مكنت التعديلات الهيكلية التي أدخلت على مختلف ميادين التنظيم والتسيير الاقتصادي من العمل بميكانيزمات اقتصاد السوق وبقواعد المنافسة. كما صاحب هذه التعديلات تفتح على الاقتصاد العالمي.

واليوم فإن انخفاض التضخم واسترجاع التوازنات الكبرى بفائض في دخل الخزينة لم يسجل من قبل واحتياطي

**السيد عباس مخاليف:** شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

السيدات والسادة نساء الإعلام ورجالها،

لقد أثبتت التجربة رغم قصر مدتها والظروف الصعبة والمعقدة التي أحاطت بها، أن الجزائريين والجزائريات يستطيعون التعايش وتجاوز الانفعالات والتوترات الظرفية التي تفرزها الاستحقاقات المختلفة، ويتفهمون أنه لا بديل لهم عن فضائل الحوار وإدراك الحكمة من وجودهم تحت سقف هذه الغرفة -خدمة للشعب وحفاظا على الجزائر.

في هذا الظرف الدقيق والصعب يستعيد حزينا مكانته الطبيعية في الساحة الوطنية باعتباره قوة وسطية للتوحيد والتوازن. إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني لا يسعها إلا أن تحيي الشعب الجزائري الذي منح ثقته الغالية مرشحيتها في تشريعات 30 ماي 2002 وتعتبرها:

1- عربون تجديد للعهد الذي قطعه شعبنا على نفسه تجاه جبهة التحرير الوطني.

2- اختيارا لا مجال للتشكيك فيه للبرنامج الانتخابي وللمبادئ والأسس التي ارتكز عليها.

3- رسالة واضحة المعالم من مجتمعنا تعبر عن إرادته في التغيير، وحرية في منح ممثليه الثقة متى يشاء ولمن يشاء.

4- تكليفا بمهمات معقدة وصعبة وفي ظروف محلية ووطنية ودولية مليئة بالتوترات والتحديات.

السيد الرئيس،

إننا ندرك جيدا حجم معاناة شعبنا، ودرجة مأساياه

نمو اقتصادي قوي ودائم وإنتاج كذلك قوي وتنافسي.

سيدي رئيس الحكومة، هل يمكننا طرح الاستفسار الآتي: ماهي في نظركم العوامل التي تعيق النمو والاستثمار؟

في واقع الأمر أثبت اقتصادنا بتشكيله وهيكلته الحاليين وبنظامه التنظيمي عدم قدرته على الاستجابة لحاجات البلاد وما تفرضه العولمة وخاصة القدرة التنافسية لمؤسساتنا الاقتصادية.

لدينا بعض الملاحظات، والاقتراحات:

- دون إصلاح لا يمكننا أن نخرج من الأزمة.
- دون انسجام وطني لن يكون هناك لا استقرار ولا تنمية.
- دون تنمية ودون فعالية اقتصادية لن نتمكن من تحسين وضعنا الاجتماعي.

والجدير بالذكر أن البحث عن الحلول السهلة والظرفية يعد بمثابة تجربة كانت لها تأثيرات مرة ومؤلمة وباهظة التكاليف على البلاد والمجتمع الجزائري انطلاقا من سنة 1986 حيث قامت الحكومات المتعاقبة بما يأتي:

- إما برفض الإصلاحات لكونها باهظة التكاليف.
- وإما بتطبيق حلول سطحية مع تأجيل الإصلاحات.

إذن، يرى التجمع ويلح على حكومتكم لا سيما على:

- تطهير المحيط الاقتصادي الوطني.
- تمشين الطاقات الإنتاجية وتقويمها.
- تشجيع ودعم الاستثمارات الجديدة، وكل عمل من شأنه أن يحدث مناصب شغل.
- ترقية سياسية للحماية الاجتماعية الدائمة.
- مواصلة برنامج الإصلاحات.

**الرئيس:** شكرا للسيد ميلود شرفي، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، وأحيل الكلمة إلى السيد عباس مخاليف المحترم، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني. فليتفضل.

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني ندعم الجهد المبذول في مجال مكافحة الإرهاب، ونحیی التصميم الذي عبر عنه السيد رئيس الحكومة في مواصلة الجهد الوطني الرامي إلى اقتلاع جذور هذه الظاهرة الغريبة عن مجتمعنا المنافية لقيم ديننا الحنيف الداعي إلى التسامح ونبذ كل أشكال التطرف وضروب التعصب.

في هذا الصدد وبصفتنا مجموعة برلمانية فإننا نجدد تقديرنا وعرفاننا لكل الجزائريين والجزائريات الذين ما يزالون واقفين بصمود في وجه الإرهاب، وإلى كل أفراد مؤسسة جيشنا الوطني الشعبي، ومختلف أسلاك الأمن الوطني على شجاعتهم وتصديهم في الدفاع عن الوطن صيانة لحرمة.

السيد الرئيس،

إن برنامج الحكومة قد منح العمل على إنجاز الإصلاحات الكبرى الثلاثة التي قررها فخامة السيد رئيس الجمهورية الأولوية القصوى، ونعتبر أن نجاح هذه الإصلاحات الواعدة شرط ضروري للتجديد الوطني، وضمان للاستقرار القائم على المحاسبة بين خياراتنا الوطنية والسير العادي والسليم لمنظومتنا الوطنية.

إن إصلاح العدالة ينبغي أن يستهدف ترسيخ الديمقراطية، ودولة الحق والقانون، وهو يندرج في مسار تكييف بلادنا مع المحيط العالمي الجديد، وتمكيننا من وسائل الصمود والمنافسة في مختلف المجالات، وهذا ما يقتضي توضيح الأطر الكفيلة بحماية أكثر فعالية للحقوق والحريات الأساسية وتمكين العدالة من الاضطلاع بوظيفتها المتمثلة في حماية المجتمع ودعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية.

أما في مجال إصلاح مهام الدولة وهياكلها فإننا ندعم سعي الحكومة إلى اتخاذ كل التدابير التي من شأنها أن تساعد على استرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن، هذه الثقة التي لا سبيل إلى تحقيقها دون تحديث الإدارة وتحسين أدائها وتوضيح مهامها وعصرنة أدوات التسيير

المتعددة الجوانب والأشكال لأننا دائما أكثر التصاقا وتعلقا به، وإحساسا بالآمه اليومية من ضغوط الحياة الصعبة، لذلك عقدنا العزم اليوم أكثر من أي وقت مضى على أن نكون في المستوى الذي يمكننا من رفع هذه المعاناة عن شعبنا والعمل بحزم وإرادة معه على تجاوز مآسيه والتغلب عليها، والتكفل بالانشغالات المشروعة له. ونعتقد أن برنامج الحكومة المعروض أمامنا يستجيب لهذه الانشغالات وتلك الطموحات، ويلخص في نظرنا الجهد الوطني المبذول من أجل تفكيك مكونات الأزمة ومسبباتها بالتدرج وبثبات وصرامة. تلك الأزمة التي وجدت تعبيرها الأكثر إبلاما وتدميرا في العنف الإرهابي الذي استخدم بشكل مغرض كتعبير سياسي كرسه ثقافة نبذ الآخر وعدم قبول الاختلاف، الأمر الذي أفضى في نهاية المطاف إلى الشطط والغلو، وانعدام الوعي بوجود الدولة وضرورتها، وأدخل البلاد في دوامة الإجرام الإرهابي الذي لم يقف عند حدود المساس بحياة الأفراد والممتلكات، بل هدد المجتمع والدولة بالفناء.

وضمن منظور تفكيك الأزمة فإننا نرى أن إنجاز مسار الإصلاح لن يكون إلا بالعمل الصارم على استعادة الأمن الكامل والدائم عبر كامل أرجاء التراب الوطني، وتجنيد كل طاقات البلاد من أجل إعطاء مكافحة الإرهاب كل أبعادها الاجتماعية والثقافية على اعتبار أن العنف والإرهاب يعتبران شكلا من أشكال الممارسة التي يقتضي اقتلاعها من جذورها بالقضاء على أسبابها الكامنة التي تهدد حضارتنا وهويتنا بالزوال.

إن ترسيخ الاستقرار ليست مهمة أمنية وحسب، بل هو مسؤولية الدولة والمجتمع معا، اللذين يقع عليهما جميعا واجب الكفاح ضد كل ضروب الاختلال التي تهدد انسجام المجموعة الوطنية وتضامنها ووحدتها، وفي هذا المنظور نرى أن استتباب الأمن ينبغي أن يكون ثمرة الكفاح الذي تخوضه قوات الأمن بدعم من الشعب، الذي ينبغي أن يتصالح مع نفسه في سياق وطني تترسخ فيه العدالة، وتحظى فيه الدولة بثقة جميع المواطنين.

ومما لا شك فيه أن تشجيع انتشار اللغات الأجنبية الناجعة في مجال اكتساب العلوم والمعارف ولا سيما في مجال الاتصال وتكنولوجياته، من شأنه أن يمكن أبناءنا من التفتح على العالم والاستفادة مما تتيحه الشبكات العالمية للاتصال التقني من معارف ومعلومات. وأيا كان الأمر فإن الإصلاحات التي شرع في تنفيذها أو التي سيسرع في تطبيقها، أملت أزمة متعددة الجوانب والأوجه، وكانت نتيجة أعمال وجهود لجان مختصة ضمت إدارات وطنية متخصصة في مختلف القطاعات، لهذا ليس من عادتنا ولا من مبادئنا وأخلاقنا إصدار أحكام مسبقة بالسلب على هذا المسعى. باعتبار عمل هذه اللجان لا يكتسي الطابع الإلزامي، بل إنه يندرج في إطار تقديم توصيات وبدائل متعددة أمام الحكومة لاختيار أفضلها وأنجعها.

السيد الرئيس،

هذا هو مفهومنا للإصلاحات، ولا نستصغر ولا ننقص من أهمية أي رأي يخالف رأينا ونظرتنا إلى شؤون البلاد، لأننا كنا وما نزال حريصين على احترام آراء الآخرين، وإعطائها قدرها من الأهمية من جهة، ومن جهة أخرى فإننا كعادتنا في حزب جبهة التحرير الوطني، لم نعتد منطق التلاعب بعواطف شعبنا (تصفيق)، هذا المنطق الذي أثبتت السنون والتجارب عدم جدواه، خصوصا عندما يتعلق الأمر باستعمال مقومات هذا الشعب، أداة لتحقيق أغراض سياسية آنية، سواء أكان ذلك من طرف أفراد أم جماعات أم تنظيمات مهما كانت أشكالها وطبيعتها وظائفها.

السيد الرئيس،

إن قراءتنا برنامج الحكومة أبرزت لنا أنه منح الأولوية استكمال التحولات الاقتصادية الرامية إلى تفعيل التنمية، ولا سيما التدابير الرامية إلى جعل المصالح المالية والمصرفية تحقق فعاليتها الكاملة، وآليات الدعم النشطة للاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي، وتفعيل مسار الشراكة والخصوصية، وترشيد الإنفاق العمومي طلبا لاستقرار الاقتصاد الكلي والعمل على رفع نسبة النمو.

فيها. إن إصلاح دور الدولة كما تضمنه برنامج الحكومة ينسجم مع نظرتنا إلى دور الخدمة العمومية التي ينبغي أن تضمن تسييرا أكثر مشاركة في شؤون المجموعة الوطنية، كما تدفع إلى مزيد من الفعالية في مشاركة الدولة في مسار التنمية وتقوية البعد الاجتماعي تحقيقا للشفافية والإنصاف.

فيما يتعلق بنظرة الحكومة إلى إصلاح المنظومة التربوية فإننا في حزب جبهة التحرير الوطني نشاطر الحكومة اقتناعها بضرورة الإصلاح الذي يهدف إلى تحسين أداء المنظومة لتقويم المدرسة بمهامها الطبيعية المتمثلة في التعليم والتنشئة الاجتماعية والتأهيل، وتحضير المنظومة لمواجهة التحديات المرتبطة بالعصرنة والعولمة وغيرها وبلوغ النوعية لفائدة أكبر عدد ممكن من التلاميذ، والوصول إلى التحكم في العلوم والتكنولوجيا، ومسايرة متطلبات الإقلاع العلمي والتقني الذي سيجري عليه مجتمع المعرفة والتكنولوجيا.

وبهذا الخصوص نؤكد تمسكنا بالإطار المرجعي للمنظومة التربوية الذي رسخته نصوص الثورة لا سيما بيان أول نوفمبر 1954، كما نشاطه تصوره وظيفتها الرامية إلى ترسيخ صورة الأمة الجزائرية عبر مجالها الجغرافي وجذورها التاريخية والإنسانية والحضارية، وترقية الخلفية التاريخية لتطور مجتمعنا.

كما أننا نعتقد أن برنامج الحكومة في نظرتنا الاستراتيجية إلى الإصلاح كفيل بإشراك الفاعلين، وكل الشركاء الاجتماعيين بكل شفافية في كل مراحل الإصلاح، وكفيل بدعم اللغة العربية باعتبارها اللغة الوحيدة لتدريس كل المواد، والعمل على تطويرها لتكتسب الفعالية اللازمة للاضطلاع بهذا الدور ورصد كل الوسائل الضرورية لذلك.

وفيما يتعلق السيد الرئيس، بمراد التربية الإسلامية، والتربية المدنية والخلقية فإننا مع تكييفها لتلائم وسن التلاميذ بما يضمن المساعدة على نموهم العقلي والنفسي، وإكسابهم المبادئ الدينية والأخلاقية.

موضوعية للمشاكل المطروحة، وإن تظافر إرادة الجميع من شأنه أن يخفف من آثار الأزمة، ويمكن من التوصل إلى الحلول الملائمة للضغوط والمصاعب التي تعانيها البلاد.

السيد الرئيس،

تجدد المجموعة البرلمانية تمسكها بالمبادئ الأساسية لسياسة الجزائر الخارجية، المبنية على حق الشعوب في تقرير مصيرها، وفي هذا الصدد تؤكد موقفها الثابت من القضية الفلسطينية العادلة وتندد بالأعمال الإجرامية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني الشقيق، وتدعو المجموعة الدولية إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بتطبيق الشرعية الدولية وحماية الشعب الفلسطيني وتمكينه من إقامة دولة مستقلة، كما تجدد التذكير بموقفها الثابت من قضية الصحراء الغربية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره (تصفيق) استناداً إلى قرارات الهيئات الدولية. وتلح على ضرورة احترام وحدة العراق وسيادته ورفع الحصار الجائر المضروب عليه.

أيته الزميلات، أيها الزملاء،

عندما رفعنا في حزب جبهة التحرير الوطني شعار "وعقدنا العزم" في الحملة الانتخابية كنا ندرك تمام الإدراك ما ينتظرنا من تحديات وما تتطلبه قضايا مجتمعنا من جهود وتضحيات يجب بذلها، وكنا خلال كل هذه الفترة نحس ونشعر بثقل المسؤولية وصعوبتها، ونعلم بأنه لا مجال للتفكير أبداً في الانفراد بالمسؤولية أو السلطة في أي مستوى كان ومن أي طرف كان، مع كل الشركاء دون استثناء لتجاوز المحن ورفع الغبن عن مواطناتنا ومواطنينا والحفاظ على الجزائر واحدة موحدة.

السيد الرئيس،

إننا نناضل ودون كلال من أجل أن نكون في مستوى تطلعات شعبنا وآماله في تحسين ظروف معيشتهم وحقه في حياة مزدهرة، ونرى في المجموعة البرلمانية رغم الأغلبية التي يتمتع بها حزبنا في هذه الغرفة الأولى من البرلمان أن هذا العمل النضالي يجب ألا يتم بأي حال من

وحتى نعطي النجاعة الاقتصادية مضمونها الاجتماعي الصحيح الذي يحافظ على توازن التنمية، فإنه ينبغي علينا تلبية حاجات المواطن، في مجالات التشغيل والسكن والصحة والماء، كأولويات تتمحور حولها كل الجهود الرامية إلى الحفاظ على سياسة التضامن الوطنية وترشيدها لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة.

إننا في حزب جبهة التحرير الوطني، نعتبر إعلان الحكومة اعتزامها مواصلة برنامج عمل يهدف إلى المساعدة على إحداث مناصب الشغل التي يتطلع إليها العاطلون عن العمل من مختلف فئات المجتمع، ولا سيما الشباب باعتباره زاد الأمة وركيزتها الأساسية.

إن التدابير التي تضمنها برنامج الحكومة في شقه الاجتماعي تهدف إلى امتصاص الانعكاسات والآثار الناتجة عن التحول السريع إلى اقتصاد السوق الذي يفرضه التكيف الحتمي مع المحيط الدولي وظروفه المستجدة.

أيته الزميلات، أيها الزملاء،

إن مسار التجديد الوطني الذي ينطوي عليه برنامج الحكومة، ويعمل على تجسيده وترقيته، سيشق طريقه نحو النجاح، بهدوء وثبات، بفضل انتهاج طريقة الحوار مع جميع الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين وترقية التشاور مع الحركة الجمعوية، بما تستقطبه من طاقات وما تبثه في المجتمع من حيوية.

وفي السياق نفسه ندعم إرادة الحوار التي عبر عنها السيد رئيس الحكومة مع العروش - ودون مسبقات - مع جميع القوى الحية التي بإمكانها أن تقدم إسهامها في معالجة المشكلات التي تعرفها بلادنا، لاسيما المشكلات التي تعانيها منطقة عزيزة على قلوبنا هي منطقة القبائل.

إن الحوار الشفاف والنزيه الذي يغلب على المصلحة الوطنية هو في نظرنا السبيل الأنجع للوصول إلى مقاربة

البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، ومرة أخرى أشكر السيدة والسادة المتدخلين عن المجموعات البرلمانية، وأنوه بمستوى تدخلاتهم، كما أشكر السيدات والسادة النواب على حسن الإصغاء وروح التسامح والإخاء.

نرجع إلى تدخلات السيدات والسادة النواب وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد العيد غرداوي.

**السيد العيد غرداوي:** بسم الله، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة معالي الوزراء المحترمين،  
السيدات والسادة النواب المحترمين،  
السيدات والسادة رجال الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، أهنيء السيد رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي على تجديد الثقة فيهما من قبل فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أطال الله عمره خدمة للبلاد والعباد. ثم أقدم بجزيل الشكر إلى كل سكان ولاية الجزائر الذين وقفوا مع قائمة الأحرار «بصمات» وخاصة الحركة الجمعوية وما تحمله من أهداف نبيلة تجمع شتات وتناثر شرائح مجتمعنا الأصيل، الذي يطمح إلى الانفتاح والتفتح الاجتماعي والثقافي والسياسي والديمقراطي، ونحن نرى ونطمح بصفتنا منتخبيين أحرارا وحركة جمعوية وبشفافية مطلقة بعيدين عن التناحر والنظرات الجهوية الضيقة وبمنظور أشمل وأوسع لتجسيد طموحات كل فئات الشعب الأصيل، والأمر لا يتسع إلا إذا ضاق، وبالمحن تغريل الأمم، والمحن والمأساة التي مرت بها بلادنا الحبيبة، كانت لنا بمثابة محك حقيقي للتطور والانبعاث إلى الأمام وبناء الشخصية المتكاملة التي تقدر الحقوق وتقوم بالواجبات.

سيدي الرئيس،

من خلال تصفحنا البرنامج المطروح بين أيدينا لمناقشته وإثرائه اتضح لنا جلياً أنه برنامج له وعليه، إلا أنه

الأحوال بمعزل عن شركائنا السياسيين الممثلين في مختلف الفضاءات السياسية وقد تمسكنا دائماً بهذا النهج السياسي، الذي يندرج في إطار ترقية الممارسة الديمقراطية والتعددية في بلادنا.

إننا نعتبر التنافس الشريف من أجل الوصول إلى السلطة حقاً مشروعاً للأفراد والجماعات والأحزاب، وإن الوصول إلى السلطة عن طريق انتخاب الشعب واختيار ممثليه أياً كانت انتماءاتهم هو في حد ذاته تكليف رسمي لهم بممارسة فعلية لهذه السلطة بمختلف أوجهها التشريعية والتنفيذية بعيداً عن الحسابات السياسية الحزبية والفتوية الضيقة التي ينطلق ممارسوها من مبادئ الشك والتشكيك في كل شيء، والتشاؤم من كل ما هو آت، والتريص بالآخرين مهما كانت نواياهم طيبة في العمل والتفاني والإخلاص في خدمة الوطن والشعب.

ومن هذا المنظور نعتبر أن الائتلاف الحكومي القائم يندرج في إطار قناعات حزب جبهة التحرير الوطني في تفضيل أسلوب العمل الديمقراطي التشاوري مع مختلف الشركاء السياسيين. كما نعتبره سلوكاً سياسياً متحضراً يمكننا جميعاً من الإسهام الفعلي في إخراج البلاد مما تعانيه من أزمات.

السيد الرئيس،

إن أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، إذ يهنئون الشعب الجزائري بعيد استقلاله الأربعين، فإنهم يعبرون عن امتنانهم له على الثقة التي وضعها فيهم والتي يعتبرونها عربون امتياز ومعلم فخر، وهم يجددون العهد معه على أن يكونوا في مستوى تطلعاته، والحفاظ على ثوابته وقيمه والدفع بالمجتمع إلى التطور والعصرنة ومواكبة الأمم وتقديمها وتحضرها.

شكراً على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. (تصفيق).

**الرئيس:** شكراً للسيد عباس مخاليف، رئيس المجموعة

خاصة أثناء المحن التي عرفتتها البلاد، ومدى التأطير الذي قامت به إلا أنها تتصادم في أرض الواقع مع التشكيلات السياسية التي تريد استغلالها نظرا إلى الظروف المالية الصعبة التي تتخبط فيها رغم أن هناك وزارة مكلفة بتنشيطها وتمويلها ألا وهي وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني، وفي هذا الصدد ندعو الوزارة المذكورة إلى تقديم التقرير المالي والكشف عن الهبات والعطايا التي وصلت إلى هذه الأخيرة أثناء الكوارث الطبيعية التي مست البلاد.

لاحظنا كذلك من خلال تصفحنا برنامجكم عدم التطرق الواسع والعميق إلى قضية خيار الهضاب العليا، ومن خلاله سياسة التوازن الجهوي حيث نرى أن هذه القضية مهمة جدا وحساسة في الوطن، وفي هذا المجال نلح على تجسيده على أرض الواقع بترقية هذه المناطق إلى أقطاب وسطى بين الشمال والجنوب حتى نخفف من الثقل البشري والزحف الريفى اتجاه المدن الكبرى والشمال (تأسيس ثلاث ولايات وهي بئر العاتر، وبوسعادة، وآفلو).

وبما أننا بلد من أكبر المنتجين للغاز الطبيعي يبدو لنا من الضروري المبادرة بمخطط واسع لتعميم شبكة الغاز الطبيعي وكذا الكهرباء الريفية على كل المناطق السهبية المحرومة.

2- الفلاحة: سيدي الرئيس، لاحظنا في الأونة الأخيرة أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية بالغة لتكثيف زراعة الكروم، وهذا جميل لكن نعتقد أن هناك أولوية في هذا الشأن حيث ندعو الدولة إلى تشجيع الفلاحين على زراعة الحبوب حتى يكون هناك اكتفاء ذاتي في التغذية.

3- قطاع الإعلام: إن هناك فئة كبيرة...

**الرئيس:** شكرا للسيد العيد غرداوي، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد عربوش.

مؤسس على العدالة والديمقراطية والتساوي بين الجزائريين وشفافية مطلقة، وبهذا كله يتوقف كيد الكائدين لمصير ومستقبل الجزائر التي لا يهواها بعض أولئك الذين يفضلون المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، ويرضون أن تبقى الجزائر الجريحة في معاناتها ولا يبزرغ فجر يومها لتتصدر طبيعة الأنظمة الحضارية إقليمي ودوليا وعالميا، ولكن هيهات، فإن الجزائر ستظل شامخة شموخ الأوراس الأشم، عظمة عظيمة نوفمبر، وهذا بفضل رجالها المخلصين لا العابثين بمصالحها العليا، وردا على هؤلاء نقول: هذا وطننا الذي نعيش تحت سماه وتنفس هواه ولا نبغي إلا إياه، وإذا كلفنا لا نهلك لأجل سواه.

نحن المنتخبون الأحرار نؤمن بالأخلاق السامية النبيلة الفاضلة. وعليه فلنكن في هذا المستوى ولنتأزر ولنتكامل، لانفتاح بلادنا على الحضارات والمجتمعات الراقية على كافة المستويات الاجتماعية والثقافية والأدبية، والاقتصادية والسياسية ولندع التشاكي والحسابات الضيقة لأن الوطن تقتله الدموع.

سيدي الرئيس،

ولتفعيل برنامجكم هذا الذي بين أيدينا ولكونه يهدف إلى تمثيل وتجسيد كل هذه الخصوصيات التي ذكرناها، وهي الأمل الذي نطمح جميعا إلى تجسيد عوامله ميدانيا ليتشبع الشباب والكهول من ثراه وطيبة هواه والاستفادة من زاده الفكري خاصة لبناء الشخصية القوية الكاملة.

سيدي الرئيس،

ولنرفع شعار الأمل والتحدي في ظل التحديات الكبرى والعولمة لبناء الجزائر الحرة المستقلة ليبقى كبرياؤها شامخا عاليا متعاليا، يزرخ بالحضارات والتفتح، بدل الكبت والانطواء، لنبعث الأمل والإشعاع الحضاري، في مجتمع أبي يطمح إلى الاستقرار والهدوء الاجتماعي والحياة. وعليه نتقدم بالاقترحات الآتية:

1- الحركة الجمعوية: إن الحركة الجمعوية في الجزائر تعاني الويلات، رغم قيامها بالدور الفعال المنوط بها

إذن هذا البرنامج الذي قام بتحضيره إخوة جزائريون وعلى رأسهم السيد علي بن فليس رئيس الحكومة الذي تعرفونه جيدا، نبدي رأينا ونقول يا شباب وياشابات بلاد القبائل إن البرنامج كل متكامل ويستجيب لكل متطلبات الشعب الجزائري والشباب بصفة خاصة، فهذا البرنامج يهتم بالأمن والمياه والطرق والحياة اليومية وغلاء المعيشة والشغل والرشوة والمحسوبية والسكن، فكل هذه الأمور تجدونها في هذا البرنامج حسب تطلعاتكم وكما ورد في أرضية القصر.

فكل ما طالبتم به في أرضية القصر قد تضمنه هذا البرنامج لكن الشيء الذي نطلبه من السيد رئيس الحكومة وطاقمه هو التجسيد الميداني لكل هذه البرامج، فالشباب يحتاج إلى أن يحس بأن هذا البرنامج قد طبق وأن كل هذه الوعود قد وفي بها، وهذا ما أكده أخونا السيد رئيس الحكومة حيث قال إنه لا يكفي تحضير برنامج بل إن مشكلة القبائل تتطلب منا عمل كل ما في وسعنا من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة، كما صرح أيضا بأنه سيوسع الحوار إلى كل سكان المنطقة ويرحب بكل من يريد أن يقدم يد المساعدة سواء أكان فردا أو منظمة أو أي مسؤول يريد أن يقدم هذه المساعدة من أجل ارجاع الاستقرار إلى هذه المنطقة. كما يدعو في برنامجه إلى الحوار والتعاون ووضع اليد في اليد للخروج من هذه الوضعية الصعبة التي تعيشها المنطقة دون سقوط ضحايا وجرحى، وأن لا نترك بلادنا تنقسم إلى شطرين أو ثلاثة.

سيداتي، سادتي،  
لقد عبرت بهذه اللغة من أجل شيء واحد، هو بعد أن سمعت كل ما روج في هذه القاعة وجدت نفسي مضطرا لأقول مثل هذه الكلمات، لأن إحساسي مثل إحساسكم بأن هذه المنطقة عزيزة فعلا على كل واحد منكم وهو ما يعد مفخرة للجزائر.

أخواتي إخواني،  
لقد قلت إن البرنامج الذي قدمه السيد علي بن فليس،

**أحمد عربوش:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

أسرة الصحافة،

زملائي، زميلاتي أعضاء المجلس الشعبي الوطني،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أحي باسم الجميع، الشعب الجزائري الوفي داخل الوطن وخارجه وأستسمح الجميع، إذا تكلمت في بعض الأحيان باللغة الأمازيغية، لأنني اضطرت على منوال ما سمعت إلى أن أشير إلى هذا نظرا إلى التدخلات العديدة التي مست عن قرب قضية منطقة القبائل، ولكن قبل هذا، أجد نفسي مضطرا إلى أن أقطع جزءا من وقتي لكي أقف وقفة تضامن مع الشعب الفلسطيني الأبى من أجل قضيته العادلة، كما أقول من جهة أخرى للإخوة والزملاء والحاضرين إن منطقة القبائل جزء لا يتجزأ من هذا الوطن الغالي.

أقول: جزء لا يتجزأ من هذا الوطن الغالي. فلو كانت هذه إرادة شعب هذه المنطقة لوافقوا على اقتراح "ديغول" أثناء حرب التحرير ويوجد هنا مجاهدون عديدون رفضوا هذا الاقتراح. أقول كذلك، إن الشهداء وزعماء تلك المرحلة، قد تركوا وراءهم خلفا لخير سلف، لكي نحتفظ بهذه الأمانة إلى الأبد.

أيها الإخوة، هناك الكثير مما أريد قوله فيما يخص هذه النقطة بالذات ولكن أفضل أن أذكر كذلك أيتها الأخوات، أيها الإخوة، الشباب والشابات، في جميع مناطق بلادنا، الإخوة المغتربين، السلام عليكم جميعا.

باسمي وباسم الإخوة الحاضرين جميعا.

نتلقي اليوم من أجل إبداء نظرنا حول برنامج الحكومة المعروض للمناقشة، ونبدي نظرنا وفق ما قلتموه ووفق توصياتكم لنا قبل أن نلتحق بهذا المكان.

إن هذه الورشات الكبرى المنبثقة عن برنامج رئيس الجمهورية والمسجلة في برنامج الحكومة، تتطلب اهتماما خاصا من ناحية الصدى والانسجام في الورشات المتكاملة. فإصلاح قطاع العدالة يفتح لنا المجال لرؤية أوضح للمؤسسات الحكومية.

إن إصلاح المنظومة التربوية والقطاعات الحساسة الأخرى لا يمكن التطرق إليه دون تصور شامل للإصلاحات الاقتصادية والمالية. فالهدف هو تفادي المساعي الحجرية التي واجهتنا.

سيدي الرئيس،

إن الوقت المحدد لا يسمح لي بتقديم جميع نقاط هذا البرنامج الغني والثري، وعليه فإنني أختصر تدخلتي فيما يأتي:

الحديث عن قطاع السكن والحفاظ على التراث وسياسة المدن وموارد المياه.

إن هذا الاختيار لن يتأتى إلا بإعادة النظر في برنامج الحكومة، شكلا ومضمونا. فكل السياسات المتبعة في شتى الميادين كالسكن، والحفاظ على التراث أو تقويم موارد المياه لم تعط النتائج الإيجابية. إن المواطن ما يزال يعاني قلة المياه وسوء السكن وانعدام الثقافة رغم الجهود التي بذلتها الدولة. فهذه الوضعية المزرية لا يمكنها الاستمرار، فقد بات من الضروري ترسيخ سياسة وطنية في الميادين المذكورة أعلاه.

فيما يخص سياسة الإسكان: لم يأخذ البرنامج بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. حيث يقتصر على البرمجة مرتكزا على تصانيف مختلفة دون إدراجها في إطار سياسة شاملة للإسكان وإنشاء سوق حقيقية للعقار الذي يتطلب هو بذاته فلسفة حراك اجتماعي واقتصادي وثقافي وحضاري.

سيدي الرئيس،

تعتبر سياسة التعبئة الاجتماعية عاملا مهما لترقية المواطن وتطوير طاقته الإنتاجية. إلا أن الجهود المالية المعتمدة التي بذلتها الدولة لم تعط النتائج المنتظرة.

رئيس الحكومة يرمي إلى إعادة الأوضاع إلى نصابها، فهو برنامج أرادت الحكومة من خلاله إصلاح العدالة، وسأعمل على أن تكون الدولة بمرافقتها في خدمة الشعب، وهو ما يسعدنا ويسعد الشعب، لكن لا يعني هذا البرنامج أنه سيتخلى عن كل ما هو قديم، بل يجب الحفاظ على بعض المكتسبات في قطاعات كالتعليم والصحة والتربية كونها إيجابية... (ترجم من الأمازيغية).

الرئيس: شكرا للسيد أحمد عربوش على تدخله.

نقترح عليكم إيقاف الجلسة واستئنافها في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة عشرة، كما أدعو كل الإخوة والأخوات الذين سجلوا أنفسهم في قائمة المتدخلين أن يكونوا حاضرين في القاعة عند استئناف الجلسة، شكرا.

### (إيقاف الجلسة واستئنافها)

الرئيس: نستأنف أشغالنا، وأحيل الكلمة إلى السيدة حورية بوحيرد.

السيدة حورية بوحيرد: السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

سيداتي وسادتي الصحفيين،

إن بلادنا وبعد فترة طويلة من عدم الاستقرار، أصبحت اليوم في مفترق الطرق. إن هذه الفترة تميزت بتفاهت الأوضاع الاجتماعية، وكذا التخلي الفعلي عن المسؤوليات مما أدى إلى تراكم المشاكل في المؤسسات العمومية.

سيدي الرئيس،

إن المخطط الذي قدمه السيد رئيس الحكومة، يعبر عن إرادة قوية لمحاربة أكبر المشاكل التي تتعرض لها البلاد والمجتمع، أطلب منكم الهدوء، من فضلكم، لقد استعتم لكم عندما كنتم تتكلمون، زيادة على أنني لا أتحكم في اللغة العربية.

أهنئ في البداية السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني على الثقة، والسيد رئيس الحكومة على الوثيقة، ثم أهنئ زملائي الوزراء القدامى، وأبارك للوزراء الجدد جدتهم، وسدتهم. كما أقدم تهانينا الخالصة للسيدات والسادة النواب، متمنيا للجميع النجاح والتوفيق في مهامهم النبيلة من أجل خدمة الجزائر بالتعاون، والتآزر والأخوة أولا، وثانيا، وأبدا.

ومن خلال الجميع أرسل برقية عاجلة إلى سكان ولاية تبسة الذين حملوني أربع رسائل.

رسالة يتمحور موضوعها حول البطالة التي لا تنتج إلا الفراغ والآفات الاجتماعية، وثانية حول اتساع دوائر الفقر والحرمان، وثالثة حول عطش الضرع والزرع في غياب السدود، ورابعة حول غياب العدالة وطغيان المحسوبيات.

السيد الرئيس،

استبشرنا خيرا بعودة الحزب العتيد على أيديكم إلى ساحة المنازلة لاعتقادنا أن التيارات الإسلامية والتيار الوطني توأمان رضعا معا ثدي العروبة والإسلام، وثدي الوطنية والأمازيغية، وذلك هو رأسماننا في النضال المشترك. وإنما معكم من أجل حماية الدولة من مياسم المغيرات صباحا، وإنما معكم للذود عن حياض منظومتنا التربوية، فلا تزوغ مع العاديات صباحا، وإنما معكم جميعا من أجل إرساء قواعد العدل والعدالة، لا تسعدها سوى عزة الإسلام وكرامة اللغة العربية، وأصالة الرجل الحر.

إن حزبا جدع أنف الاستعمار سنة 1954 لا يصعب عليه بتر ذيلوله سنة 2002 حتى لو أصبح لهذه الذبول نتوءات زائفة في واقعنا الاجتماعي، والسياسي، والثقافي والمدرسي.

سيادة الرئيس،

صدقوني، لقد تجولت في ثمان وأربعين ولاية، لم أسمع خلالها شكوى واحدة عن فساد المنظومة التربوية كما لم

إن إعادة إنجاز أعمال ترقية السكن ذي الطابع الاجتماعي والسكن بالإيجار والسكن ذي الطابع الريفي إلى آخره تعتبر عبئا ماليا ثقيلا على الدولة، ولايسمح لها بامتصاص كل المشاكل الاجتماعية اليومية، لذا يجب إيجاد سياسة لدعم اقتصادنا المعماري حتى يسمح لنا التكفل بهذه الإشكالية. فبحل هذه المشاكل نستطيع تفادي عدد كبير من السكنات المغلقة والمقدرة بمليون وخمسمائة سكن وكذا أكثر من مليون سكن لم يتم إنجازها في حين الأزمة تزداد كل يوم.

سيدي الرئيس،

هناك أيضا مشكل ثان وهو غياب سياسة عقارية واضحة، مما جعلها تبقى خاضعة لممارسات مافياوية تعرض كل اقتصادنا إلى الخطر، ولا تترك أية فرصة للبلاد كي تتخلص من الضغوط، الأمر الذي يوجب اتخاذ إجراء مستعجل، وتشاوري بين كل السياسيين والاقتصاديين من أجل تصور مفهوم هذه السياسة وتطبيقها.

فيما يخص المدن سيدي الرئيس،

بغيا ب سياسة عقارية واضحة في برنامج الحكومة وهي تعد أساس الاقتصاد، نتساءل عن الإشكاليات المطروحة في إطار الترقية العقارية، والتي تقتصر على نظرة شاملة غير دقيقة مقارنة بالمهمة التي يجب أن تقوم بها الحكومة، وأمام هذا الإشكال المطروح يجب على هيئة المجلس الموقر فتح نقاش وإجراء دراسة شاملة.

يتعلق الأمر إذن بالتفكير في الوسائل التي تضبط هذا النظام البيئي، والمتمثل في المدينة. بالنسبة إلى سياسة المدن الجديدة ...

**الرئيس:** شكرا للسيدة حورية بوحيرد، وأحيل الكلمة إلى السيد أبو جرة سلطاني، فليفضل.

**السيد أبو جرة سلطاني:** بسم الله حامدا، ومصليا، وبعد. أيتها السيدات والسادة،

جهودها، وتضحياتها، وتصافحونها بحرارة باليمين، ثم توجهون لها صفة زائفة باليسار؟.

إن مبررهم الكبير للإصلاح هو مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ونحن معكم في هذه المعركة الشريفة، لكن ثقوا، سيدي الرئيس، أن المدرسة التي تخرج منها اثنان وعشرون (22) مليون جزائري منذ سنة 1962 إلى غاية سنة 2002، ومن بينهم أنتم، وتسعة أعشار من وزراء الحكومة، ماتزال قادرة على رفع التحديين العولمي والثقافي.

إن العناصر التسعة التي جعلتموها أسبابا جوهرية كامنة وراء نية الإصلاح، لا تصمد كثيرا أمام حقائق الميدان لسبب بسيط، وهو: أنها ثمار التجارب الفاشلة والقلقة، والمتحولة من "بافلوف" إلى سياسة صيد القبعات على طريقة التراسكونيين.

فهل تعادي المدرسة الجزائرية مناهج الاستثمار في الذكاء أو تقف حجر عثرة في طريق سياسة التعليم والتكوين بلا حدود؟، وهل ننتظر من معلم أوقفته السياسة في آخر الطابور أن يكون مبدعا؟. هل العيب في البرامج والمناهج أم العيب في الأولويات والأهداف؟. هل تريدون مدرسة لتكوين الرجال، أم مصنعا لتكوين البطالين والعاطلين واليائسين من المستقبل؟.

إن المدرسة بخير، ولا تحتاج إلا إلى تمشين قدراتها وانفتاح مدرّوس على المحيط الخارجي، دون أن يلغي هذا الأخير كينونتنا الوطنية، الإسلامية والعربية والأمازيغية.

أما حديث برنامجكم عن الاستثمار في الذكاء، فقد فهمنا منه عودة ارتدادية إلى فكرة الفرز الاجتماعي التي رفضها مؤتمر الرابع سنة 1979، وهاهي تعود "مكستمة" ببذلة العولمة. لا أدري ولا أرى أية علاقة بالاستثمار في الذكاء...

**الرئيس:** شكرا للسيد أبو جرة سلطاني، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد السلام كسال.

يخبرني أحد بأن نظامنا التربوي مريض، وفي حاجة إلى علاج عاجل إلا أنني سمعت شكاوى بالقناطير المقنطرة من الظلم والفساد والرشوة والمحسوبية والجهوية، والفقر والبطالة والتهميش و"الحوميزم"، نعم "الحوميزم" في أضيّق دوائرها، وفي أبشع صورها.

لقد تجاوزت في بلادنا القصور والقبور، وعاد الزمن بنا في دولة العزة والكرامة إلى عصر "الأنديجان"! ولو كان فيكتور هيغو حيا لكتب الجزء الثاني من "البؤساء" أو كان طه حسين حيا. لكتب الجزء الثاني من .... ولقد رأيت احتجاجات بلغت حد التكسير والحرق والإتلاف، احتجاجات لم تقم ضد المنظومة التربوية، ولم تطالب بإلغاء مقررات التربية الإسلامية. وإنما ثورتها مظاهر الاستخفاف والاستهتار بانشغالات الشعب، وعدم السماع لأناته في الوقت المناسب.

سيادة الرئيس،

يؤكد برنامجكم أن المنظومة التربوية محل افتخار وتقدير، فهل محل الافتخار والتقدير في حاجة إلى إصلاح وتطهير؟ لقد جاء في برنامجكم بالحرف الواحد "إن المدرسة الجزائرية محل افتخار وتقدير بما حققته من مكتسبات حقيقية، تترجم التطور العظيم المسجل في ميدان التربية، والتعليم. فماذا يراد من المدرسة التي ترجمت التطور العظيم؟. وجاء في برنامجكم أيضا: "قادت المدرسة وبنجاح خيار التعريب، والجزارة الذي مكن البلاد من استرجاع لغتها وثقافتها المتصلة بقيمتها الحضارية وترقية ذلك". فهل المدرسة التي حافظت على خيار التعريب والجزارة وحافظت على القيم الحضارية، بل ورقتها. يكون جزاؤها إعادة الفك والتركيب؟

وذكرتم في الأخير سيدي الرئيس، "كما ينبغي في هذا الصدد توجيه تحية إكبار، واعتراف إلى كل أولئك الذين بذلوا جهودا وتضحيات من أجل بناء المدرسة الجزائرية وحمائيتها، ومن بين هؤلاء المعلمون والمؤطرون وكل عمال قطاع التربية والتكوين بصفة عامة". فكيف توجهون تحية إكبار واعتراف إلى الأسرة التربوية على

هذا الطرح، هو الإمضاء على بياض، ولعمري إنه ليس بالأمر الهين على من يدرك عبء المسؤولية، وهذا ما يحد من الثقة في هذه الحكومة، ويدفع إلى الشك في أنه تهرب من كل التزام تحسبا لفشل لا نراه بعيدا كما عهدناه في الحكومات السابقة.

ثانيا: أما من حيث المضامين، فإننا نرى أن طرح الحكومة فضفاض ومطاط وزئبقي، فلا المبادئ محددة تحديدا دقيقا يمكن أن يصحح على أساسها كل انحراف أثناء السير، ولا الأهداف مبينة حتى تضبط وسائلها وتشرى بالتجارب والخبرات المتنوعة، ولا الوسائل مضبوطة حتى يتسنى تحسب الأعباء المادية خاصة والمرتبة على هذه العملية.

لذلك فإننا لا نتجنى عليكم إذا قلنا إن ما تطرحون من أمور تشوبها ضبابية تنم في رأينا على الأقل عن خلفية فكرية نرجو ألا تكون إملاء من إملاءات العلمنة والتغريب.

فيما يخص الأولويات سيادة رئيس الحكومة، فإننا نتفق معكم في أن أولى الأولويات هي مسألة استعادة الأمن الكامل والدائم، وهي مسألة جوهرية، ولكننا نراها نتيجة وليس عملا مستقلا، وإن بقية الأولويات مرهونة بما يحقق الأمن والاستقرار، وهي مضمونة التحقيق إذا أزيل هذا البلاء الذي حل بالأمة منذ عقد من الزمن.

لقد بينت الأحداث الأخيرة أن نار الفتنة لم تنطفئ، وإن خبت جذوتها حيناً، وقد تأجج لهيبها في الأيام السابقة مباشرة بعد تصريحات بعضهم في طرح استعراضي ندر مثيله فإذا بالإرهاب يستنفر من جديد، وإذا بالضحايا تتساقط، ونرجو ألا يكون هذا منتهى السياسة الدفاعية الأمنية التي أعلنتم عنها، ونرجو أن تكون القناعة قد ثبتت لديكم في الرجوع إلى مختلف فئات الشعب حقا للنظر في حل الأزمة، وضرورة تبني الحل السياسي،

**السيد عبد السلام كسال:** بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد.  
السيد رئيس المجلس،  
السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء،  
السادة النواب،  
السلام عليكم ورحمة الله،  
أخواتي، إخواني.

كنت قد انتهيت من إعداد مداخلتني، فجاءت كارثة غزة لتضيف توقيعا جديدا في سجل مصائبنا بفلسطين، فقلت أقتطع من حق حركة الإصلاح الوطني لصالح فلسطين، فلمن نكون إن لم نكن للجزائر وفلسطين؟

أخواتي، إخواني،

إن فلسطين جزء من عقيدتنا بأقصاها ومقدساتها، واليوم وقد دنسها اليهود، واستباحوا شرفنا وكرامتنا، ثم أرواحنا فإنني لا أرى أمتنا إلا دافعة ضريبة العقوق، والإعراض عن رؤية الحقيقة الماثلة للأعين، والتي بصرنا بها الجليل تعالى وقد حذرنا من شرورهم. ولنذكر قول الله فيهم: "ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا".

ولنذكر لأحبائهم وأصغيائهم والمطبعين قول المولى عز وجل: "يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض، ومن يتولهم منكم فإنه منهم". لهذا فلن نلوم بعد هذا إلا أنفسنا ورحم الله شهداءنا في الجزائر وفلسطين. هذا حق فلسطين في ما أتقدم به، أما عن حق الجزائر فأقول:

إن تقويم البرنامج الذي بين أيدينا ومناقشته من حيث صياغته مسألة مثيرة للحيرة، ليس من حيث المضامين فحسب، بل من حيث الشكل والتقديم أيضا، مع هذا سوف نتطرق إليه من الجانبين.

أولا: جانب التقديم، يستلزم في الحقيقة أدوات التعامل التي أساسها الحسابات والأرقام والتقديرات الزمانية والتحديات المكانية التي هي للأسف غير واردة إلا قليلا، لذلك فإننا نرى أن خلاصة ما ترجوه الحكومة من

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد السلام كسال، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال صنهاجي، فليتفضل.

**السيد كمال صنهاجي:** الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
سيدي رئيس الحكومة، والوزير الأول،  
معالي الوزراء،  
سيداتى الفضليات،  
سادتى الأفاضل.

يتعلق تدخلى الوجيز بالبحث العلمي، الذي له صبغة مهنية حيث تقاس جدية الأمم بمدى تقدمها وإبداعها العلمي، وهذا مؤشر ومقياس التقدم والازدهار المقبول والمعترف به، لأن المعرفة دواء للجميع.

لفت انتباهي وانتباه زملائي نقطة مهمة في برنامج الحكومة في الفصل الثالث المتعلق بإصلاح المنظومة التربوية، لا سيما النقطتين 3 و4. اللتين تناولتا مفهوم إنشاء أقطاب التميز في ميدان البحث العلمي، نحن نرى فيه خيرا. ذلك لأننا لا نستطيع فرض وجودنا إلا بتشجيع أقطاب التميز، بما فيها من إبداع واكتشافات خاصة بتحسين ظروف المعيشة، والصحة حتى يتسنى لنا الوصول إلى الموكب العلمي العالمي. وفي هذا الميدان لا بد من الانفتاح على الخارج لا سيما فيما يخص التعاون مع الباحثين في الجزائر، والجزائريين القاطنين في الخارج، وبصفة عامة مع الجالية العلمية العالمية.

تمنيت أن أجد مثالا ملموسا في برنامج الحكومة على بروز أقطاب التميز، لا سيما فيما يخص مفهوم النخبة، ولدي فكرة في هذا الصدد. لأن الحل الوحيد هو مساندة انبثاق مدرسة النخبة، فقد تم مثلا إرسال شبكة تدعى حلقة الانبثاق، وهي تجمع مرنا للكفاءات العلمية المعروفة، والمعترف بها على المستوى العالمي، والهدف هو العمل في الخفاء، وفي الوقت نفسه تحت الضوء، فهي شكل من أشكال جماعات الضغط (Diaspora Lobby) للمساهمة كخبراء في خدمة بلدهم

بالذات بعد أن شاركت كلها في دفع الفاتورة، فاتورة الاعتداء بالقوة من خلال التصريحات المثيرة وفاتورة الاستجابة من قبل عناصر الإرهاب بالرد الفوري والاستجابة الحتمية للشرائح المختلفة، من المواطنين البسطاء المدنيين والعسكريين من خلال تعرضهم للذبح والتقتيل، وهذا كما لا يخفى عليكم نتاج سياسة الكل الأمني، وإننا نؤكد لكم أن الشعب قد أخذ كفايته مما ينتظر منه، وهو الطرف الخاسر في معادلة لم يرد لها.

لذلك، نطالب في حركة الإصلاح الوطني بإلغاء هذه المعادلة الظالمة، على الأقل فيما يخص فئات الشعب العريضة، وجعل الحل السياسي قاعدة الأولويات عن طريق المصالحة الوطنية الحقيقية بفتح حوار سياسي شامل وإطلاق سراح سجناء الرأي ورفع حالة الطوارئ، والتكفل التام بضحايا الأزمة، والعمل العاجل على معالجة جميع ملفات الأزمة، ومنها ملفات المفقودين والمختطفين والمفصولين عن العمل، والسعي الجاد إلى تجاوز رواسبها في النفوس وإشاعة روح التسامح والتضامن والبناء وتجنب سلوك الانتقام بالإلزام مؤسسات الإدارة المدنية والعسكرية بالكف عن حرمان أصحاب الحقوق من حقوقهم كالامتناع عن تسليم بطاقات الإعفاء من الخدمة الوطنية، ورفض قرارات العدالة بإعادة الاعتبار إلى من برئت ذمتهم، ومع المؤسسات الخيرية من ممارسة نشاطها لأسباب واهية، كما هو الحال بالنسبة إلى الجمعية الخيرية بالعاصمة التي جمد نشاطها وليس لها من ذنب إلا مساعدة الشباب على الزواج، وهذا لعمرى طعن في نشر فضائل الدين الحنيف.

إننا إذا ما ملكننا جماح ذلك كله زالت أسباب الضغينة وهدأت النفوس، واطمأنت القلوب، وانقشعت الغيوم. وانقرضت الخفافيش التي لا تعيش إلا في الظلام. وتجلت شمس الجزائر ساطعة تنير درب الحرية والتقدم والازدهار، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله. والصلاة والسلام على الحبيب محمد.

الفصل بين السلطات قاعدة النظام السياسي الذي نجمت عنه استقلالية القضاء. من هنا نسجل دعمنا التام لكل الإجراءات التي تهدف إلى إصلاح قطاع العدالة وتحسينه والذي لن يتأتى إلا باتخاذ الإجراءات المستعجلة المتمثلة في:

- تفعيل العمل بمقترحات لجنة إصلاح العدالة.
- مواصلة عملية التكوين والرسكلة لإطارات القطاع وأعوانه.
- العناية بالقضاة عن طريق مواصلة الإجراءات المتخذة من أجل تحسين ظروف معيشتهم.
- اتخاذ التدابير الملائمة، وحث الإدارة على تنفيذ الأحكام القضائية بما يكفل الحفاظ على حقوق المواطنين.
- تطوير الإدارة عن طريق تزويد مختلف المصالح بالإعلام الآلي.
- إقامة منظومة معلوماتية خاصة بالأحوال الشخصية وغيرها، مما يسمح بترقية الخدمة المقدمة للمواطن.

ثانيا: المنظومة التربوية:

- سيدي الرئيس،
- سيظل قطاع التربية محل اهتمام خاص ودؤوب من كل الأطراف الفاعلة، ولقد أدى هذا الاهتمام إلى تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية من قبل السيد رئيس الجمهورية. وعليه، لا بد من اتخاذ الإجراءات والعناية بهذا الملف في جو من التشاور والحوار والتنسيق مع كل المعنيين في هذا المجال بعيدا عن كل المزايدات والمناورات، والتعجيل ببعض الإجراءات منها:
- اتخاذ التدابير الكفيلة بتلبية احتياجات التلاميذ الصحية والثقافية والرياضية خاصة في المناطق المحرومة والنائية.
- تفعيل إطار المساعدة المدرسية، وتخصيصها لمستحقيها.

- مواصلة جهود تزويد المؤسسات التعليمية بالإعلام الآلي من أجل مواكبة التطورات الحاصلة في ميدان العولمة.

الأصلي، والجميع يعلم ما حدث في الأسابيع الماضية بخصوص الإجراءات التي اتخذها الرئيس الأمريكي لصالح باحث جزائري.

وعمليا أتساءل هل يمكن الانطلاق في ذلك، من أجل بعث هذه الديناميكية بإنشاء قطب تقني في المساحة المخصصة للباحثين بمعهد باستور الجزائري الجديد؟ وتتلخص رسالتي في ما قاله الشاعر: "بقدر الكد تكتسب المعالي" وشكرا.

**الرئيس:** شكرا للسيد كمال صنهاجي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مياذ فليفضل.

**السيد محمد مياذ:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله. سيدي الرئيس، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، السيدات والسادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. أود في البداية أن أتوجه بأخلص التهاني، وأصدق التمنيات إلى السيد رئيس الحكومة على الثقة التي وضعت فيه سائلا الله أن يوفقه، وطاقمه الحكومي في أداء المهام المنوطة بهم.

سيدي الرئيس،

إن البرنامج ثري وواقعي، رصد المشاكل التي تعيشها البلاد، والانشغالات التي تهم الأمة رسدا دقيقا تلتها اقتراحات جديّة لمعالجة هذه المشاكل والانشغالات. ولعلني في هذا المقام أضيف بعض الاقتراحات في ما يأتي:

أولا: العدالة:

إن دولة الحق والقانون القوية بالعدل والإنصاف تبنى على المؤسسات القوية وفق روح الدستور الذي جعل من

تمكين الأسر ذات الدخل المتوسط من الاستفادة بهدف تخفيض الضغط عن السكن الاجتماعي.

خامسا: الصحة:

رغم الوسائل المالية الكبيرة التي منحت لقطاع الصحة إلا أن الخدمات المقدمة تبقى دون مستوى طموحات المواطنين الذين مايزالون يواجهون مصاعب كثيرة ولبلوغ الفعالية اللازمة وجعل كل المواطنين يستفيدون من حقوقهم الصحية يجب بذل جهود خاصة فيما يخص الميزانية بشكل يكفل تزويد هذا القطاع بالوسائل اللازمة من أجل تحسين سيره واستقبال المرضى.

سادسا: الشغل:

نسجل في هذا الباب -سيدي الرئيس- معاناة الفئات الاجتماعية المحرومة، وبروز مظاهر الفقر والحرمان والنزوح الريفي بسبب الفقر والإرهاب، إضافة إلى التشرذم والعاهات وانتشار البطالة والمخدرات وتدهور المستوى المعيشي لفئة العاملين، لهذا يجب اتخاذ إجراءات سريعة وملموسة من أجل وقف هذا الهاجس، وذلك بانتهاج ما يأتي:

- تكثيف الفرص من أجل إنشاء مناصب شغل في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- تشجيع الشباب على ممارسة النشاط الفلاحي في إطار الامتياز،
- تعزيز الآليات والميكانيزمات الهادفة إلى التقليل من ظاهرة البطالة،
- وضع سياسة رشيدة لتنمية الريف واستقرار سكانه.

في الأخير سيدي الرئيس نطالب برفع القيود عن قانون المجاهد والشهيد الذي ماتزال بعض بنوده ومواده لم تطبق بعد.  
شكرا والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد مياد.

أخبركم أن السيدة فاطمة صغير، والسادة بوزيد تومي ومحمد الكامل عميار وعبد الوهاب لبيد وعبد الوهاب

- دعم التوجيه المدرسي والبيداغوجي، واستخدام الأساليب الحديثة الكفيلة بترقية نتاج المؤسسات التربوية.

- رفع كلفة الوجبة الغذائية في المطاعم المدرسية.

ثالثا: الفلاحة:

بهدف تحقيق الأمن الغذائي وإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا هاما يجب أن يحظى بالأولوية منها على الخصوص:  
-إبقاء الدولة على ملكية الأراضي الفلاحية التابعة للأموال الوطنية.

- استغلال الأراضي عن طريق الامتياز. وفق نمط سهل وببسط الإجراءات الخاصة بهذا الشأن، والتي قد تؤدي إلى ترقية الاستثمار الفلاحي عن طريق الشراكة الوطنية والأجنبية، والسهر على توسيع المساحات الفلاحية بشمال البلاد وجنوبها، ومساعدة الفلاحين الصغار، وطمأنتهم من أجل الاستقرار.

- تحفيز إجراءات الدعم الخاصة بالفلاحين، خاصة الولايات التي مسها الجفاف مثل ولاية تيسمسيلت التي تضررت كثيرا.

كما نطالب سيدي الرئيس الحكومة بدعم هذه الولاية بتدابير استعجالية باعتبارها ولاية فلاحية من الدرجة الأولى، ونظرا إلى فقدانها فرص الاستثمار في الميادين الأخرى.

رابعا: السكن:

تفرض الأوضاع الاجتماعية المتردية التي تعيشها البلاد على الدولة أن تؤدي دورا أساسيا في ترقية السكن عن طريق قنوات متنوعة قصد تلبية احتياجات المواطنين حسب صيغ جديدة تلائم اختلاف الطلب، وتفاوت مداخيل فئات المجتمع. ويجب أن يحظى السكن الاجتماعي في هذا المجال بحصة معتبرة وعادلة في التوزيع، وأن تكون له الأولوية في الإنجاز، ورفع العوائق الإدارية التي تعترض المواطن عند إنجاز مسكنه. كما يجب منح مساعدات مالية من أجل الحصول على الملكية قصد

لايختلف اثنان في أن الجزائر ماتزال -للأسف- تعيش أزمة متعددة ذات أبعاد سياسية، وأمنية واقتصادية واجتماعية. لم يقتصر الأمر على هذه الأبعاد فحسب بل نحن نعيش أزمة ذات بعد آخر ألا وهي أزمة الهوية التي اكتشفناها بعد أربعين سنة من الاستقلال، فكيف يمكننا أيها السادة، أن نتحدث عن حل الأزمة في ظل المساس والتحايل المتكرر على الإرادة الشعبية حتى أصبحنا سياسة معتمدة لدى جهات معلومة؟ كيف لنا أن نتكلم عن الخروج من الأزمة في ظل استمرار حالة الطوارئ التي أصبحت تتخذ ذريعة لكثير من التجاوزات والتعسفات للمساس بالحقوق والحريات الفردية منها والجماعية وحقوق الإنسان؟ ولا أدل على ذلك من استمرار غلق المجال السياسي ومن استمرار ظاهرة سجناء الرأي والمفقودين وكذا ظاهرة المهجرين والمفصولين من مناصب عملهم بسبب آرائهم وانتماءاتهم السياسية وذلك رغم النداءات المتكررة للطبقة السياسية والقوة الحية للأمة؟

كيف لنا أن نتكلم عن الخروج من الأزمة إذا كنا مانزال نعيش التضييق على حرية الرأي والتعبير، من خلال غلق المجال الإعلامي خاصة الثقيل منه أمام الطبقة السياسية عموما والمعارضة منها على الخصوص إلا في المناسبات النادرة والقضايا التي تهم السلطة خاصة وتخدم مشاريعها؟

أحق لنا أن نتكلم عن الخروج من الأزمة في ظل سريان المرسوم التنفيذي المعلوم الذي أسس نوعا جديدا من التمييز العنصري في المجتمع، والذي استعمل وسيلة لإقصاء وتهميش الإطارات التي تحمل قناعات سياسية أو فكرية مخالفة؟

أحق لنا أيها السادة أن نتحدث عن الخروج من الأزمة ونحن نرى تعرضا لثوابت الأمة وقيمها -من دين ولغة وتاريخ- للدوس والتمييع تحت ذريعة العصرية والتفتح والتعايش الإنساني؟

بغلي وموسى بوعلوش وبودراجي مسعود قد قدموا تدخلات كتابية سوف تسلم إلى السيد رئيس الحكومة. أحيل الكلمة إلى السيد محمد جهيد يونسى.

**السيد محمد جهيد يونسى:** بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة والسيدات الوزراء، أيها الزملاء والحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أود في البداية أن أسجل ملاحظتين على البرنامج المعروض علينا للمناقشة.

أولا: لقد جاء هذا البرنامج للأسف، كسابقه خاليا تماما من أي تقييم للمراحل السابقة، ومفتقرا إلى المراحل والآجال والالتزامات لما يراد تنفيذه من سياسات متجاهلا المنطق القيمي في المعطيات والمؤشرات والإحصاءات والمقارنات، الشيء الذي جعله يتسم في أغلب الأحيان بالعموم الفضفاض في كل شيء.

لقد جاءت هذه الوثيقة في شكل إعلان عن نوايا مجردة يصعب على مجلسنا الموقر الوقوف على أشكال تحقيقها وكيفيةها.

وحتى يتسنى لهذا المجلس تأدية وظيفته الدستورية في رقابة عمل الحكومة في إطار من الشفافية والوضوح نقترح سد هذا النقص مثلا بإدراج لواحق للوثيقة .

ثانيا: لقد جاء عرض السيد رئيس الحكومة متباينا مع ما جاء في وثيقة البرنامج، إذ لم يعكس تماما ما جاء فيها.

فيما يتعلق بمضمون هذه الوثيقة فإننا في حركة الإصلاح الوطني لانتمق مع القول إن الجزائر ودعت الأزمة وإنها تعيش مرحلة ما بعد الأزمة، نحن نعتقد أن حسن العلاج من حسن التشخيص، وأن حسن النهاية من حسن البداية.

انشغالات المواطنين وهمومهم التي وقفنا على حقائقها وعاشناها معهم، لقد كانوا يطالبون بإيجاد حلول لهموم الشباب وانشغالاتهم وعمال قطاع التربية، وكذا مستخدمي الصحة العمومية والفلاحين.

تعلقت هذه الانشغالات بحقهم في الصحة والتعليم والشغل والماء، وحقهم في تعلم اللغة الأمازيغية في جميع أطوارها موازاة مع تعلم اللغة العربية وتخصيص وسائل مادية لتطوير اللغة العربية أولا، ثم اللغة الأمازيغية. وبالمقابل لم نسمع بتاتا في ذلك الوقت أننا اقترحنا -نحن أو الأحزاب الأخرى- عليهم خصخصة شركتي "سوناطراك" و "سونلغاز" والمناجم وكذا خصخصة السكة الحديدية والمدرسة، بل العكس لجأنا (في ذلك الوقت) إلى تهدئة الأوضاع وذلك بتجميد ثمن التسعيرة التي تدفع في العلاج، واليوم يعرض أماننا برنامج الحكومة الذي يدعو في مجمله إلى خصخصة جميع القطاعات العمومية التي هي في الحقيقة ملك جميع الشعب الجزائري ولا يحق لأحد أن يتصرف فيها. ألا نقيم المراحل السابقة وبرامج الحكومات السابقة التي بينت الإحصاءات أنها في الحقيقة تسببت في وجود 15 مليون فقير في الجزائر؟

كنا ننتظر أن يعرض أماننا برنامج حكومة استعجالي طارئ يلبى الاحتياجات الطارئة والضرورية، وهذا باستعمال احتياطي الصرف المتوفر في الخزينة، ويلبي كذلك احتياجات المنظومة التربوية، فهي تحتاج إلى 28.000 منصب شغل، أضف إلى ذلك هناك ثمانية ملايين طفل ينتظرون الالتحاق بالمدارس، وحل مشكل الاكتظاظ في الأقسام، هذا ونطالبهم كذلك برفع الأجور في هذا القطاع.

كنا نتمنى أن يفتح المجال للاستثمار في القطاع العمومي بدلا من اللجوء إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة التي تسببت في إفلاس بلدان بأكملها، والدليل على ذلك دول أمريكا اللاتينية ودول القارة الآسيوية -كأندونيسيا- التي كان يطلق عليها اسم نمور جنوب

هل يمكن أن تكون الجزائر قد خرجت من الأزمة والسلطة ما تزال تصر على البت وبصفة انفرادية في القضايا المصرية للأمة وبتغيب تام للإرادة والرقابة الشعبية مغازلة التيار اللائكي الاستئصالي المتطرف في الداخل كما هو الحال بالنسبة إلى مواضيع إصلاح المنظومة التربوية والأسرة ودور المسجد، وكما هو الحال على المستوى الخارجي من محاولات مد الجسور والتطبيع مع الكيان الصهيوني في وقت يذبح فيه إخواننا في فلسطين، إننا ندعو في هذا الصدد إلى ضرورة تدارك الأمر وذلك بالإسراع في وضع حد لحالة التردد في مسعى المصالحة الوطنية التي تبقى المخرج الوحيد لهذه الأمة من الأزمة، وذلك بالشروع في إزالة مسبباتها قبل معالجة آثارها.

إننا ندعو في حركة الإصلاح الوطني إلى معالجة ملف الأزمة معالجة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل أبعادها لاسيما بعدها السياسي، فلا يمكن في اعتقادنا أن نتقدم قيد أنملة في التنمية الاقتصادية أو الرفاهية الاجتماعية إلا في ظل احترام وتوسيع الحريات وحقوق الإنسان وتكريس ديمقراطية حقيقية في إطار مبادئنا الأصيلة.

كما ندعو إلى تعويض كل ضحايا المأساة الوطنية عن الأضرار المادية والمعنوية دون تمييز، وكذا إقرار نظام حكم ديمقراطي تعددي حقيقي تكون الكلمة الفصل فيه للشعب وحده دون وصاية أو إكراه. السلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس:** أشكر السيد محمد جهيد يونس، وأحيل الكلمة إلى السيد طاهر بن حومار.

**السيد طاهر بن حومار:** السيد الرئيس،

السادة والسيدات،

مساء الخير،

كلنا نعلم أنه لم تمض مدة طويلة على إجراء الانتخابات التشريعية، أي حوالي 55 يوما فقط، وكلنا نعلم ونتذكر

التي وضعوها فينا وفي حركة الإصلاح الوطني، ونتمنى أن نكون عند حسن ظن الجميع.

السيد الرئيس،

إن أسرة التربية تعاني وتقاسي الكثير، لهذا يجب اتخاذ إجراءات سريعة للتكفل بها وتحسين أوضاعها المادية والمهنية والاجتماعية.

سيدي الرئيس،

إن هذا القطاع قد درست احتياجاته عبر ورشات وملتقيات ومجلس التربية، والملفات موجوة في الأدراج منذ أمد بعيد، فيجب ألا نماطل على أسرة هذا القطاع بدراسة أخرى عبر مجلس جديد للتربية لأن الأمر أصبح لا يطاق.

الفلاحة: تعتبر ولاية سكيكدة الولاية الوحيدة المنتجة للبطاطا بمعدل ثلاث مرات في السنة. لذا، نطلب منكم إيلاء هذا الموضوع عناية خاصة كما نقترح غرس الأشجار المثمرة بالمناطق الجبلية خاصة بجبال زردازة وأولاد أحبابة. كما نلاحظ ارتفاع أسعار البذور بسبب المضاربة في أسعارها وتعدد الوسطاء وغلاء أسعار العتاد الفلاحي وعدم وجود سياسة البيع بالتقسيط لفائدة الفلاحين والبذور مصابة بأمراض مختلفة والأدوية مرتفعة الأسعار ونوعيتها مغشوشة وعدم وجود هيئات للرقابة، وعدم معرفة نوعية التربة لانعدام الإرشاد الفلاحي، والقطاع الفلاحي غير مهيكّل وينقصه نظام التسويق وحماية المنتج الفلاحي، ومؤسسات استقبال البذور لا تتأقلم مع مواسم الإنتاج وتظل تعمل بنفس وتيرة المواسم غير المنتجة، والبنوك غير متساهلة في منح القروض بسبب الإجراءات البيروقراطية، كما يجب إيجاد حل للأراضي الهامشية، وتخصيص سدود للسقي وحل مشكلة العقار الفلاحي غير المسوى إلى يومنا هذا .

الصيد البحري: إن ثروة البحر غير مستغلة سواء من حيث الصيد أو النقل أو السياحة، فالشاطئ الجزائري يمتد على مسافة 1200 كلم لكن السمك يشيخ فيه ويموت وعليه يجب أن تستغل الثروة السمكية استغلالا حسنا

آسيا، لكنها بين عشية وضحاها لم تعد نمرا بل تفككت وانفصلت عنها تيمور الشرقية، وستفصل عنها كذلك تيمور الغربية بسبب الوعود التي قطعتها مع المؤسسات المالية الدولية والتي أدت إلى حدوث فوضى كانت وراءها الشركات المتعددة الجنسيات، هذا وقد تجاوزت ديون الأرجنتين خمسين مليار دولار وأصبحت تعيش في فوضى تهدد كيانها.

يذكرنا مشكل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ونربطه مباشرة بإصلاح هياكل الدولة الذي كان مستوحى من لجنة "ميسوم سبيح" ومن ثم نربطه بمشكلة منطقة القبائل، وعندما نتكلم عنها فذلك يعني أن الهدف من ورائها هو تفكيك الإطار الوطني، ثم الوصول إلى الثروات الجزائرية الموجودة في الصحراء، وبذلك نفتح المجال لمن يحاولون تقسيمنا على أساس جزائر نافعة وجزائر غير نافعة، فهم يحبون الثروات ويدمرون الشعوب. وأقول في هذا المجال إن تخفيض ميزانية الدولة، وتنصل هذه الأخيرة من التزاماتها وتخفيض ميزانية البلديات يندرج في إطار اختلال التوازن الجهوي لأنه في الحقيقة يشكل عبئا على جيوب المواطنين الذين أصبحوا يتحملون الخزينة المحلية...

**الرئيس:** أشكر السيد طاهر بن حومار، وأحيل الكلمة إلى السيد كمال موات.

**السيد كمال موات:** بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

إخواني أخواتي النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أتوجه في البداية بالشكر والعرفان إلى سكان ولاية سكيكدة عامة، وسكان دائرة الحروش خاصة على الثقة

7 لمدينة لحروش، فالمستفيدون ينتظرون منذ أكثر من سبع سنوات بعد أن دفعوا الاستحقاقات، والملف موجود لدى وزارة الفلاحة.

البيئة : نقترح بالنسبة إلى نتاج الغازات التي يخلفها مصنع سكيكدة وغبار مصنع الإسمنت لحجار السود تزويد المصانع بألات جديدة تقلل من تلوث البيئة، فما ينفق للوقاية أقل مما ينفق على العلاج.

الشباب : هناك ثروة هائلة من الشباب المتعلم والمتمهين وأبناء الفلاحين يعيشون البطالة، ومنهم من بلغ أربعين سنة ولم يعرف بعد كشف الراتب ولا الزواج ولا السكن.

الجمعيات : يجب بعث العمل الجماعي خاصة الجمعيات الخيرية التي تسهم كثيرا في تخفيف الأزمة عن المواطنين المحتاجين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس :** أشكر السيد كمال موات، وأحيل الكلمة إلى السيد مراد بوطاجين. سننطلق المقابلة.

**السيد مراد بوطاجين :** شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة،

أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أصالة عن نفسي ونيابة عن إخواني النواب في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني لولاية ميله، أشكر وأحي مواطنات ومواطني ولايتنا على تزكيتهم قائمتنا ونعدهم بالوفاء.

كما يجب استغلال الثروات الأخرى مثل ثروتي الشمس والرياح في إنتاج الطاقة الكهربائية. فالحكومة الحكيمة هي التي تحسن استغلال الثروات فتعود بالنفع على العباد والبلاد وليست تلك التي تثقل كاهل المواطنين بالضرائب المتنوعة.

الماء: إن ولاية سكيكدة -حسب الدراسات- غنية بالمياه السطحية منها والجوفية، فالماء يجري بوادي الزهور والدراسة لإنجاز سد بالمنطقة موجودة لدى الوزارة، فنرجو دفع المشروع من جديد.

سيدي الرئيس، استحوذت شركة "سوناطراك" على ماء سد أم الطوب وسد زردازة وتركت السكان في كل من زردازة والحروش وأم الطوب، وتمالوس وسكيكدة يعانون العطش وحتى في دائرتي عزابة وبن عزوز رغم قربهما من سد بكوش لخضر.

الطرق: سيدي، أرفع إليكم في هذا المجال انشغال سكان دوائر القل، والزيتونة وأولاد عطية، المتضمن تحويل الطريق الولائي رقم 132 إلى طريق وطني والشروع في إنجازه مما يسمح بفك العزلة عن الكثير من البلديات وتطوير المنطقة اقتصاديا وسياحيا وكذا إنجاز الطريق الرابط بين سيدي مزغيش وأم الطوب وصولا إلى عين قشرة، أضف إلى ذلك الطريق الرابط بين الحروش وأولاد أحبابة.

السكن: نشير في هذا المجال إلى أن الكثير من البلديات والقرى لم تستفد على الإطلاق مشاريع سكنية، ونقترح التركيز على بناء الأحياء الكبرى والمدن الجديدة كحل لتعويض الأحياء القصدية وأخص بالذكر حي بوعباز وحي بولكروة بسكيكدة اللذين يعاني أهليهما منذ الاستقلال، كما نقترح تدخل الحكومة لتخفيض إيجار السكن الاجتماعي نظرا إلى ارتفاع الفاتورة التي تتجاوز 2300 دج لشقة مكونة من ثلاث غرف، الأمر الذي أثقل كاهل المواطن المعوز، كما أنه إلى ضرورة دفع المشاريع المعطلة، وأخص بالذكر التخصيصين رقمي 6

المستشفيات فيه استجابة لمطالب هذا القطاع الحساس غير أنه يستلزم رصد موارد مالية للقضاء على كل هذه النقائص.

أما عن دور القطاع الخاص في المنظومة الصحية فإننا نقترح :

- تحديد دور هذا القطاع في المنظومة الصحية خاصة فيما يتعلق بالاستعجالات والأمراض المزمنة،

- إصدار نصوص قانونية لتسييره وتنظيمه تبعدا عن الفوضى العارمة.

3- المنظومة التربوية :

إن ما ورد في برنامج الحكومة عن المنظومة التربوية يتوخى منهجية التدرج في تطبيق الإصلاحات التي انتظرها رجال القطاع، وينطلق هذا البرنامج من الحفاظ على المدرسة متجذرة في ثوابت أمتها من إسلام وعروبة وتوجه تكنولوجي، ويهدف إلى ما يأتي :

- إزالة الغبن عن رجال القطاع وهذا بالتكفل بانشغالاتهم المهنية والاجتماعية المشروعة التي نساندها بقوة،

- تحسين ظروف المتمدرسين في جميع الأطوار التعليمية،

- إصلاح البيداغوجيا لتتلاءم مع القدرات الفكرية والمورفولوجية للطفل،

- تفتح المدرسة على تدريس اللغات الأجنبية،

- مساندة التطور التكنولوجي في مختلف ميادين العلم والمعرفة.

4- الشباب والرياضة :

فيما يتعلق بالنشاطات الرياضية والحركة الجمعبوية فإنه لا يسعني إلا أن أتفائل ببرنامج الحكومة الذي تضمن تصورات واقتراحات أتمنى أن تكون مفيدة.

سيدي الرئيس،

مرت الرياضة في بلادنا - كما تعلمون- بأربع مراحل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تتمثل في الإنجاز والإصلاحات، لكن ما يلفت الانتباه في هذا المجال هو أن

سيدي الرئيس،

بعد تصفحنا البرنامج، تأكدنا من ثرائه واعتماده أساسا على الإصلاحات التي تساهم في متطلبات المرحلة الحالية وانشغالات المواطنين بعيدة عن الأرقام الوهمية، بمعنى آخر تجديد وطني يتلاءم وتحديات الحاضر والمستقبل ونود التدخل في محاور جاءت في البرنامج، وكانت من بين انشغالات المواطنين أثناء الحملة الانتخابية.

1- المياه والفلاحة :

تعاني ولاية ميلة كبقية ولايات الوطن نقص المياه الصالحة للشرب وكذا المستعملة في الفلاحة ومن حسن حظنا يوجد بولايتنا أكبر سد وهو سد بني هارون، ونعتقد أن هذا الإنجاز الذي عمره عشرين سنة قد يقضي على كل هذه النقائص وحسب متابعتنا عن قرب لتطور الأشغال نسجل عدم الانطلاق في الهياكل المتممة للمشروع مما يوحي أن الأمطار حتى وإن تساقطت وتجمعت في الحوض فلا يمكن استعمالها. لذا، نقترح :

- الشروع في إنجاز الأعمال المكملة للمشروع،

- التفكير في تحضير العنصر البشري المتخصص في أشغال الري والفلاحة، قصد التحكم في التقنيات الحديثة في الميدان الفلاحي عند الشروع في استغلال هذا السد.

2- القطاع الصحي :

إن الهياكل الصحية بولايتنا لا تستجيب لاحتياجات المرضى سواء كان ذلك على مستوى الهياكل أو نوعية الخدمات. أما عن الفعالية في الخدمات فماتزال بعيدة عن تلبية الطلب خاصة ما يتعلق بالحالات الاستعجالية وهذا لقلة الوسائل ونقص الأطباء الأخصائيين. ولتدارك هذا العجز نقترح :

- إنجاز مؤسسات استشفائية جديدة،

- إعادة الاعتبار للهياكل الموجودة وذلك بصيانتها وإمدادها بالإمكانات المالية والمادية والبشرية،

- التكفل بالعاملين في القطاع وتبني مشاكلهم المهنية والاجتماعية وتحفيزهم على العطاء.

نعتقد أن ما جاء في برنامج الحكومة الرامي إلى إصلاح

**الرئيس :** أشكر السيد مراد بوطاجين، هل بحوزتك معلومات عن مدرب الفريق الوطني المقبل؟ أحيل الكلمة إلى السيد عمر قريشي.

**السيد عمر قريشي :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة والسيدات الحضور، السلام عليكم، ورحمة الله تعالى وبركاته. أتقدم في بداية مداخلتني بتشكراتي الخالصة إلى سكان ولاية بومرداس على تزكيتهم قائمة حركة الإصلاح الوطني، كما أتأسف للمستوى الذي وصلت إليه بعض التصرفات وبعض المداخلات خاصة من قبل نواب الصناديق الخاصة.

السيد رئيس الحكومة، إن أعرب ما تضمنه برنامج حكومتكم هو اعتبار الجزائر قد خرجت من أزمتها، ونحن في حركة الإصلاح الوطني نتساءل عن المعايير التي حددت من خلالها الحكومة هذا الطرح، فهل استمرار القتل دليل على نهاية الأزمة، أم أن استمرار تردي الأوضاع الاجتماعية لأغلبية المواطنين دليل كذلك على انتهاء الأزمة؟

السيد رئيس الحكومة، أليست مشكلة منطقة القبائل جزءاً من الأزمة الوطنية؟ فبرنامج حكومتكم لم يتناول بتاتا هذه المشكلة وحتى ما جاء في مداخلة رئيس الحكومة لم يكن إلا للاستهلاك الإعلامي ولن يكتسي الصفة الرسمية إلا إذا تم إحقاقه رسمياً بالبرنامج وتسليمه مكتوباً إلى النواب.

السيد رئيس الحكومة، لقد أدلى رئيس اللجنة السياسية لمراقبة الانتخابات بعد إجراء الانتخابات التشريعية بتصريح مفاده أن نسبة الشفافية في هذه الانتخابات قدرت بحوالي 70٪، وإذا سلمنا، ألا يعد ذلك طعنا في قولكم إن هذه الانتخابات التشريعية كانت شفافة ونزيهة؟

العشرية الأخيرة كانت عشرية رياضية سوداء، ففي هذه الفترة صدرت ترسانة من القوانين غير أن المشكل بقي في انعدام آليات تطبيق هذه القوانين، مما أدى إلى تراجع المستوى الرياضي الجزائري، كما استحوذت رياضة كرة القدم على كل الإمكانيات المالية، أضف إلى ذلك فوضى في التسيير الإداري والمالي، واقتصر الأمر فقط على الاهتمام بتحقيق النتائج الفورية بشتى الوسائل مع إهمال الرياضات الأخرى والتكوين. وعهد بالأمر إلى غير أهله من المسيرين والتقنيين. وعليه كانت كل هذه المعطيات نتاج عمل سياسة ترقيعية لحلول ظرفية.

سيدي الرئيس،

هذا عن واقع الرياضة في بلادنا. أما عن البرنامج فنقول إنه برنامج شامل ومتصل الحلقات والقطاعات، يعطي الرياضة مكانة هامة باعتبارها عاملاً للرفاهية والازدهار وهما الكافلين بتحقيق التنمية البشرية التي تعد رأس مال التطور أو النمو الاقتصادي.

وجاء برنامج الحكومة في هذا المجال مدعماً للحركة الجمعوية وتطوير ممارسة الرياضة في الوسط الجامعي والتربوي والرياضة العسكرية وكذا الرياضة والعمل، وفي هذا الإطار نقترح توسيعه (أي البرنامج) ليشمل مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين وهكذا تستفيد منه كل الفئات، كما نقترح توسيع شبكة الملاعب أو المساحات الجوارية لممارسة مختلف الرياضات في الأحياء، خاصة رياضتي كرة القدم والكرة الحديدية.

سيدي الرئيس،

في الأخير نسجل بارتياح اختيار الاحتراف في رياضة كرة القدم، ونريده احترافاً حقيقياً في الممارسة والتسيير يتمشى والمناهج المعمول بها دولياً، وبهذا نضع حداً فاصلاً للفوضى والتسيير العشوائي اللذين أظروا الجزائر عن تبوء مكانتها الحقيقية على الصعيد ...

إن استرضاء الغرب بالحرب على الدين حتى تتدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال لم ولن يجدي نفعا، فكل هذه السنوات والحكومات لم ترض عنا الغرب، ولم تجلب لنا الأموال، ولم نبق على الدين الذي يعتبر عامل الجمع بين الجزائريين، فإذا غيب هذا العامل فإننا نخشى -لا قدر الله- أن يتشتت هذا الشعب إلى قبائل وجماعات فيكون التناحر -والعياذ بالله- مما يؤدي إلى كارثة ونكسة أخرى للشعب الجزائري فتكون كما قال الشاعر : نرقع دنيانا بتمزيق ديننا، ولكن، لا دين أبقينا عليه وليس هناك ما نرقع.

السيد رئيس الحكومة، لقد أدى ما عرض في التلفزة الجزائرية إلى عزوف غالبية المشاهدين عن متابعتها وتوجههم إلى القنوات العالمية الخارجية حيث أصبحت هذه الأخيرة مؤثرة ومشكلة للتوجهين الفكري والسياسي للشعب الجزائري، وأنا نخشى انفلات الأمر فيصبح الرأي العام مشكلا من قنوات وأطر خارجية، فهل تفتنت الحكومة إلى مثل هذا الأمر؟ في الختام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس :** الرجاء عدم تجريح بعضنا بعضا، فكلنا نواب الشعب، ولا يوجد نائب للمكاتب الخاصة أو المختصة فكلنا هنا يحترم بعضنا البعض الآخر. وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكمال بن بارة، لكن قبل ذلك، السيد قماز فيصل يريد قول شيء. تفضل.

**السيد قماز فيصل :** (نقطة نظام)، شكرا إذا سمحت لي، السيد الرئيس، فإني أعتبر تدخل أخي الكريم إهانة كبيرة للشباب الجزائري، حيث أنه وصفه بالفاسد ومنحل الأخلاق، وهو شعب ...

**الرئيس :** حسنا، أحيل الكلمة إلى السيد عبد الكمال بن بارة، أتمنى أن الوقت قد كان كافيا لترجمة مداخلتك من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية.

**السيد عبد الكمال بن بارة:** شكرا الأخ الرئيس على هذه الفرصة، سأبلغ الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج بأن

إننا نعتقد في حركة الإصلاح الوطني أن الانتخابات التشريعية جاءت ناقصة المصادقية لما شابها من تزوير في الصناديق الخاصة وفي المناطق النائبة والمناطق الداخلية حيث قل الرقيب. لذا نطالب بإلغاء الصناديق الخاصة، ونشمن التعليم التي تدعو إلى تسليم المحاضر يوم الفرز ونطالب بتقنينها زيادة في قانونيتها وقوتها ومصداقيتها، كما نطالب بترشيح النفقات العامة وعموديا، لأنه إذا عف الراعي عفت الرعية، ونطالب كذلك رسميا بالفصل بين تاريخي الاحتفال بعيد الاستقلال والشباب لما يحدث في الاحتفال بعيد الشباب من تجاوزات أخلاقية تشين بقيمة يوم الاستقلال وقيم ثورة نوفمبر وقداستهما.

كما نستغرب في هذا البرنامج عدم إدراج الفلاحة في أولويات الحكومة، وإهمال كلي للثروة الحيوانية.

إن تماطل الإدارة في إعادة إدماج العمال المفصولين تعسفا من عملهم بعد صدور أحكام قضائية لصالحهم لظلم عظيم، وإن ما وقع في ملبنة بودواو حيث تم فصل أربعة عشر عاملا، توفي أحدهم منذ أربع سنوات ونصف وجاءت كثير من الأحكام القضائية فاصلة لصالحهم تعد طعنا في مقولتكم "دولة الحق والقانون".

السيد رئيس الحكومة، أمن الحق والقانون أن يميز بين الجزائريين في التوظيف، وفي استخراج وثائق رسمية بناء على اعتبارات مذهبية (اللحية والحجاب)؟ ونطالب أيضا تثمينا لقول نواب سابقين بإلغاء المرسوم التنفيذي 93-54.

السيد رئيس الحكومة، أمن الحق والقانون أن نشدد جبائيا على الذين يمارسون نشاطهم التجاري بصفة شرعية وقانونية وفي وقت آخر نترك الذين يمارسون نشاطهم خارج الأطر الرسمية والقانونية دون حسيب أو رقيب (التجار فوق العادة)؟

السيد رئيس الحكومة، لماذا كل هذا التصارع مع الذات؟

زملائي النواب، إن هذا البرنامج الذي نحن بصدد إثرائه ومناقشته ديمقراطيا هو حامل للأمل ولإصلاحات كبيرة في قطاعات إيجابية ضرورية.

إن مساندة هذا البرنامج ثم إنجاح تطبيقه هو استرجاع لمصادقية الخطاب السياسي الذي هو إسمنت الديمقراطية وأساس الجمهورية، فيجب أن يتكفل بهذا البرنامج عن طريق نشاط جماعي يتم فيه إعلام كل القوى الحية في الوطن دون أي إقصاء.

إنه من واجب الطبقة السياسية عامة إحداث ديناميكية بناءة لصالح الأجيال الصاعدة، ويجب أن نفتح آفاقا جديدة إلى الشباب من أجل أن نعيد لهم طعم الحياة.

زملائي النواب، يجب ألا نترك المجهول يقرر في مكاننا لنكن على استعداد دائم، فلا تتمثل مهمة البرلمان -في نظري- في التصويت لصالح مشروع أو ضده أو لصالح مجموعة سياسية أو ضدها، بل في طرح الأسئلة عن المصلحة العليا للأمة.

السيدات النواب، أي مشروع مجتمع هذا إذا لم يكن موجها إلى النساء والرجال من أجل عيش أفضل سواء أكانوا فرادى أم جماعات؟ كيف نعيش مرتاحين بين أناس مجروحين وبائسين؟ ألم نعد نستطع العيش معا في تناغم وتضامن؟ ألم يسبق لنا وأن كنا كذلك؟ الجواب هو : نعم، هل في إمكاننا القيام بثوبة؟ الجواب طبعاً هو : نعم.

سيدي الرئيس، أنتهز هذه الفرصة حتى أناقش الوضعية التي آلت إليها الأزمة في منطقة القبائل، فقد حان الوقت سيدي الرئيس، لنتخذ إجراءات شجاعة ووطنية لتهدئة الوضع، والتي تتماشى فعلا مع التلاحم الاجتماعي وهي:

- إطلاق سراح المسجونين.
- توقيف المتابعات القضائية.
- محاكمة المسؤولين عن هذه الاغتيالات.
- الاستدراك الاقتصادي.

تتقن اللغة العربية الفصحى وبأن تكون لها الغيرة نفسها على وطنها من أجل بنائه. فلندرك الجوهر بالشكل ولنحترم الرأي والرأي المضاد، ولنتعلم العيش معا.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
سيداتى، سادتي الوزراء،  
زملائي النواب.

إن أهم ما يتميز به هذا البرنامج هو ما يحتويه من إصلاحات هيكلية ووظيفية تتماشى والتطورات الخاصة في المحيطين الداخلي والدولي.

نتمنى أن تتلاحم جميع القوى الحية والنوايا الحسنة حتى تجعل منه برنامج وثبة شعبية وقاعدة انطلاق مشروع مجتمع وبرنامج أمل في حال ما إذا استطعنا تعبئة الجماهير الشعبية.

زملائي النواب، حان الوقت لتركز الجزائر على مستقبلها بعد أن عانت الكثير، وفوق كل الحساسيات توجد الجزائر التي تجمعنا والمواطنة، فيجب أن نتجند حول هذا البرنامج حتى ننشر الأمل في نفوس الجزائريات والجزائريين، ونرجع الأمل إلى وطن أصبح يعيش في شك وينطوي على نفسه فنأتي ونطرح عليه برنامجا يعيد له الحياة، فيتعرف على هويته، وجذوره وثقافته، ويستجيب لتطلعاته الحقيقية والشرعية.

كيف لا يمكننا السماع لنداءات هؤلاء الشباب الذين يعيشون حالة متدهورة في قراهم، في أحيائهم وفي مدنهم دون أي نشاط اقتصادي، دون ترفيه ودون حياة ثقافية؟ كيف لا يمكننا السماع للشباب البطالين الذين لا يملكون آفاقا ولا مشاريع مستقبلية في وطنهم بالذات؟ كيف لا يمكننا مشاركة الآباء والأمهات غير القادرين على إعالة عائلاتهم وإسكانهم؟

زميلاتي، زملائي النواب، إن مسؤولية الطبقة السياسية كبيرة، فنحن مسؤولون عن الأمور التي لم نحاول منعها.

وعليه يطالب حزب العمال برفع حالة الطوارئ، وإطلاق سراح السجناء والرجوع إلى السلم.

فيما يخص برنامج الحكومة، لقد استغرقت حينما قرأت الجملة التي تقول : والآن بعدما ما خرجت الجزائر من الأزمة" أتساءل : كيف خرجت الجزائر من الأزمة ونحن نرى الناس يموتون كل يوم؟ حيث يموت أكثر من مئة شخص كل شهر، كيف نقول إن الجزائر خرجت من الأزمة وكثيرون معتقلون في السجون في منطقة القبائل؟ أضف إلى ذلك، فإنه إلى غاية الآن ما يزال الكثيرون معتقلون كيف خرجت الجزائر من الأزمة والحكومة قد قتلت أكثر من مئة وعشرة أشخاص في تيزي وزو وبجاية والبويرة؟ وعليه يقول لكم حزب العمال إن هذا التصرف يجب أن يتوقف ويجب إعادة الطمأنينة وإطلاق سراح السجناء ويجب أن توقفوا المسؤولين عن هذه الوضعية المتعفنة. إنني لا أتكلم عن رؤساء البلديات ولا عن سكان منطقة القبائل، كما أتوجه إلى رئيس الحكومة وإلى رئيس الجمهورية لأقول لهما : يجب إصدار عفو شامل عن السجناء في منطقة القبائل.

فيما يخص سياسة الصحة وإصلاح المستشفيات، كتب أنه يجب على الجزائر أن تشجع القطاع الصحي الخاص هذا يعني أن المستشفيات العمومية لن تمولها الحكومة وبالتالي فإن المواطن المسكين لن يستطيع أن يعالج. وحسب دراسة أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فإن نسبة 4٪ من الإنتاج الداخلي الخام موجهة إلى الصحة، حيث تتدخل الدولة بنسبة 1٪، في حين أن المعدل المطلوب من المنظمة العالمية للصحة هو 5٪، وعليه فقد انتقلت حصة الدولة من نسبة 60٪ في سنة 1973، إلى نسبة 19,9٪ في سنة 1989، هذا يعني أن الدولة تخلت عن دعم قطاع الصحة.

فيما يخص السياسة الثقافية فإنه لم ترد أية كلمة عن الأمازيغية، فلا يمكنكم التحدث عن ثقافة الجزائر دون إدراج البعد الأمازيغي للشعب الجزائري، إن هذا

سيدي الرئيس،

لقد حان الوقت لفتح باب الحوار من أجل الوصول إلى مخرج مشرف للأزمة في ظل الكرامة والأخوة.

لقد حان الوقت لتسليط الضوء على الأحداث في الجزائر فالشعب الجزائري قد عانى الكثير، فكل ضحية جزائرية هي مزيد من سفك الدماء. إنني على يقين أن الحكمة والأخوة ستنتصران على الاختلافات السطحية الموجودة في هذه الأزمة.

إن الحوار هو السبيل الحديث لحل هذه الأزمة، فمن الحوار ينبثق الوفاق ومن الحوار ينبعث النور. إخواني، أخواتي، لا يمكن حل أية مشكلة دون تفاهم كما لا يمكننا حل أية مشكلة دون وئام.

إخواني، أخواتي، يجب تغيير الظروف. يجب أن يعود الهناء إلى البلاد. يجب أن نتفاهم بشرف، إذ يقول أجدادنا : إن الرجولة هي الشرف، فيجب أن نجد حلا لمشاكلنا.

**الرئيس :** شكرا السيد عبد الكمال بن بارة، أحيل الكلمة إلى السيد يوسف مروش، فليتنفضل.

**السيد يوسف مروش :** مساء الخير.

قبل أن أتطرق إلى برنامج الحكومة، أردت أن أقول إن لكلمة التمثيل في البرلمان معنى، فكثير من الناس تقول عن هذا المجلس إنه موقر، ولكن يجب ألا ننسى أن نسبة 45٪ من الشعب الجزائري لم تشارك في الانتخابات التشريعية لانعدام الثقة بين الحكومة والشعب، ولانعدام ظروف سياسية ملائمة لانتخابات حرة، فكيف تكون هناك انتخابات حرة في حالة الطوارئ؟ كيف تكون هناك انتخابات حرة عندما يكون القمع؟ كيف تكون هناك انتخابات حرة وهناك موتى؟

فيما يخص الجالية في الخارج، يجب تحسين ظروف ...

**الرئيس :** شكرا، بسرعة من فضلكم، أحيل الكلمة إلى السيد أحسن فارق. بسرعة، تفضل.

**السيد أحسن فارق :** بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

سيدي رئيس الحكومة،

السيدات والسادة معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

السيدات والسادة أعضاء الصحافة،

أيها الحضور الكرام،

السلام عليكم جميعا.

أتقدم في البداية بجزيل الشكر والعرفان إلى كل مواطني ولاية قسنطينة على الثقة الغالية التي منحوها لقائمة حزب جبهة التحرير الوطني في بلديات الولاية المختلفة من زيغود يوسف إلى عين عبيد، ومن الخروب إلى مسعود وبوشريو، ومن بني حميدان إلى عين سمرة، ونتمنى -إن شاء الله- أن نكون في مستوى هذه الأمانة والثقة خدمة للولاية التي أصبحت مثقلة بمشاكلها الاجتماعية، من فقر وحرمان وأكواخ قصديرية وبطالة وسكنات مهددة بالانهيار نتيجة التصدعات والانزلاقات التي تعرفها قسنطينة.

فيما يتعلق ببرنامج الحكومة المعروض للمناقشة، ارتأيت أن أركز على بعض الأبواب فقط دون غيرها، تفاديا للتكرار وتجاوزا لما سبقني إليه زملائي النواب. إذ لا يختلف اثنان في كون هذا البرنامج قد عبر فعلا عن الانشغالات الآنية للمواطن الجزائري أينما كان، سواء في الشرق أو الغرب، في الجنوب أو الشمال، وهذا نظرا إلى التطلعات المستقبلية التي يريد تجسيدها معتمدا على أهداف براغماتية وخيارات وألويات تمس كل الشرائح الاجتماعية دون استثناء أو إقصاء.

إنه برنامج يتوخى المزيد من التقدم والازدهار والرقي لمجتمعنا في ظل الحداثة والعصرنة، حيث لا نعني بهذه الأخيرة في حزب جبهة التحرير الوطني تخلي الإنسان أو

مستحيل، يجب أن توفر لها الوسائل حتى يفقهها جميع الناس، سواء في الشرق أو الغرب أو في الشمال أو الجنوب، كما يجب أن تكون لغة أمازيغية واحدة وليست لهجات مختلفة.

فيما يتعلق بعلاقات العمل، هناك إعادة النظر في مبدأ التفاوض الجماعي، ونقول الآن إنه يجب الحوار والتشاور مع مختلف الشركاء، فالنقابة ليست جمعية ثقافية ولا إنسانية، إنما هي تقدم مطالب وتتفاوض من أجل الدفاع عن حقوق العامل، فيجب ألا تكون النقابة عاملا مساعدا للمعاناة والبؤس، بل يجب أن تدافع عن حقوق العمال. ورد أيضا إمكانية منح المستخدمين الذين يحترمون التشريع الخاص بالعمل، الاستفادة من التخفيض الجبائي ولكن ماذا تفعلون بهؤلاء الذين لا يحترمون التشريع الخاص بالعمل؟ لا شيء، هذا يعني أننا نشجع العمل غير الشرعي، وهذا هو الأمر الذي أتساءل عنه؟

فيما يخص ترقية التشغيل ومحاربة البطالة، فإنكم تتكلمون فقط عن برامج التشغيل الانتظرية. كيف لشخص أن يعمل بأجرة 2500 دج أو بأجرة 2800 دج في الشهر؟ إنه لا يستطيع عمل شيء بها. وعليه، يجب أن يكون هناك عمل حقيقي مع أجرة حقيقية، وبالتالي فإن حزب العمال يطالب برفع أجور العمال.

تقولون أيضا إن الجانب الأول الموجه إلى الذين يتقدمون إلى طلب عمل لأول مرة يرمي إلى تحسين تحضيرهم لخوض عالم الشغل عن طريق التكوين المهني، هذا يعني أنه يقال للشباب الذي تخرج من الجامعة، إن شهادتك ليست لها قيمة إذا لم تلتحق بالتكوين المهني، وبعد ذلك تعرضون عملا بأجرة 6000 دج، وعليه فإن حزب العمال يؤكد ويطالب بعمل حقيقي بأجرة حقيقية، فيجب أن يخدم البرنامج مصالح الشعب.

فيما يخص السياسة الوطنية في مجال قضايا المرأة، فإن قضية المرأة مشكلة ذات حل بسيط يتمثل في إلغاء قانون الأسرة.

المجتمع عن قيمه وأصالته وأخلاقه وتقاليده ودينه والتبلس بقيم الغير وعاداتهم .

سيدي رئيس الحكومة،

إننا نبارك هذه الخطوات والتطلعات، لأن التطور ومواكبة العصر يعينان القدرة على إيجاد الحلول الملائمة لمشاكل عصرنا باتباع منهجية علمية قائمة على المعرفة لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية والتحوليات الكبرى التي يعرفها المجتمع الجزائري منذ فترة ليست بالقصيرة، ومن هنا، سيدي رئيس الحكومة، أعتقد أن هذا البرنامج يطرح لاستكمال عناصر الدولة القوية والقادرة على معالجة إشكالية تكيفها مع التعددية والمواطنة والعدالة.

إنه برنامج حاول تحقيق الانسجام والتوافق بين مختلف الورشات الكبرى، المزمع إجراء إصلاحات عميقة عليها بطريقة جريئة وشجاعة ومحددة لأهدافها وغاياتها. وفيما يتعلق بالورشنة الكبرى التي أعطاها البرنامج العناية الفائقة -وأعني بها إصلاح العدالة- فإننا نرى أنه من الضروري تكييف القانون الأساسي للقضاء مع توصيات لجنة الإصلاح والإسراع في إتمام هذه العملية حتى يتمكن القاضي من أداء مهمته كاملة غير منقوصة وبالتالي حمايته من كافة أشكال الانحرافات والضغوط. كما أن استكمال البرنامج الاستعجالي الذي يرمي إلى حماية الحريات الأساسية ووضع برنامج تشريعي فعلي هو تجسيد للتحويلات الحالية التي يعيشها المجتمع داخليا وخارجيا، ومواكبة العصر في جميع مناحيه. كما أن إصلاح القوانين الأساسية لأسلاك مساعدي القضاء كالمحامي والموثق وغيرهما، وتحديد العلاقة بين مرفق القضاء والمتفاعلين منه هو الكفيل بإقامة دولة الحق والقانون، حتى لا يضيع حق المواطن في أروقة العدالة.

فيما يتعلق بملف إصلاح المنظومة التربوية الذي أعطاه برنامج الحكومة أهمية قصوى وأدرجه ضمن الورشات الكبرى في الإصلاح، إدراكا من الجهاز التنفيذي لما للتربية الوطنية من مكانة في وجدان الشعب الجزائري وما تؤديه من دور بالغ وحساس، حيث إنها تسهم في عملية

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي الوسيلة الناجعة لتحرير أقصى إمكانات الفرد إقامة للمجتمع المتوازن والمنتج، لأن مجتمعات العالم المعاصر لا تقاس بكثافتها السكانية ولا بعدد أفرادها، وإنما تقاس بكيفية التشكيلة العلمية والمعرفية لهؤلاء الأفراد وبمدى كفاءاتهم وقدراتهم على الإسهام في التطور العلمي وإنجاح عملية التنمية الشاملة وتمثيل معطيات العصر ومسايرة التقدم التكنولوجي في ظل عصر المعلوماتية والعدولمة التي لا تعترف بالفواصل والحدود، وقد تؤدي إلى انكماش العالم حولنا، فهل أعددنا السلاح والأدوات لمجابهة الآثار الناجمة عن الثورة التكنولوجية والعدولمة؟ وعلى هذا الأساس، فبرنامج الحكومة في المحور المتعلق بإصلاح البيداغوجيا وإعادة تأهيل مجالات المواد والتخصصات والشعب قد أشار صراحة إلى دعم تعليم اللغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية.

إذن، لقد أجاب صراحة وفند الادعاءات التي ظهرت هنا وهناك، التي تتباكي زورا وبهتانا على أن اللغة العربية في خطر، وبالتالي فالبرنامج ينطلق أساسا في هذا المجال من أن اللغة العربية في المنظومة التربوية الوطنية هي حقل تعليمي أساسي لأنها أحد المكونات الرئيسية للشخصية الجزائرية التي دفع ثمنها مليون ونصف مليون من الشهداء الأبرار، وبالمقابل فإن التحكم في اللغات الأجنبية ضرورة حتمية لمن يريد أن يكون طرفا في عالم ما فتئت حدوده تتقلص باستمرار، والمعرفة بهذه اللغات هي مفتاح الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

أقترح فيما يخص المنظومة التربوية ما يأتي :  
- الاهتمام بالمعلم معنويا وماديا وبالأستاذ وبالمكون في جميع المراحل التعليمية، فالمعلم هو الذي يصنع بأفكاره النشء الصاعد، ولعل من الخطأ أن نتحدث عن المعلم وإصلاحه في غياب الحديث عن المعلم وظروفه المادية والاجتماعية.

الحكومة تعتبر حدثا هاما في الحياة الوطنية، وحرصا منا على إتاحة الفرصة لكل مسجل للتدخل، فإنني سأمكن الزملاء النواب الذين غابوا عن القاعة عند مناداتهم من أخذ الكلمة في نهاية النقاش العام، وهم السادة : محمد كناي، وعبد الله محمد، وصنجل عبد المالك، وصديقي محمد، ومصباح عبد السلام، ونصر الدين سالم، وحداد كمال وفاضل امحمد، هذا إذا أرادوا أخذ الكلمة.

بعد أن سردنا قائمة المتدخلين المسجلين. نلتقي في هذه القاعة في الساعة التاسعة ليلا، وشكرا.

**رفعت الجلسة في الساعة السابعة  
والدقيقة الثانية والخمسين مساء.**

- مراجعة القوانين المسيرة للمدرسة الأساسية التي تسيرها البلدية وتستغلها استغلالا بشعا في غياب النصوص والرقابة المنصفة.  
- الاعتناء أكثر بالبناءات المدرسية التي تعاني التصدعات والتجهيز المتآكل والتدفئة الناقصة وأحيانا المنعدمة، واكتظاظ محرج للغاية، واستخلاف سبب الثغرات في مستوى التحصيل ورقابة معطلة.  
- كشف ومعاينة أصحاب الذهنيات المتحجرة التي وجدت ضالتها وأتيحت لها فرصة تحطيم المبادرات وقتل الضمائر الحية وتعطيل الرغبة في العلاج والإصلاح.

**الرئيس :** شكرا، أيتها السيدات -الله غالب- باعتبار أننا في بداية فترتنا التشريعية ولكون مناقشة برنامج

## تدخلات كتابية

**1 - السيدة فاطمة صغير:** مساهمة لمساندة برنامج الحكومة،

السيد رئيس الحكومة،  
رغم الأزمة الطويلة الأمد والمأساوية التي اجتازتها الجزائر في غضون السنوات الأخيرة، ورغم كل التأخرات والضغوط التي عانتها على كافة المستويات خاصة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فإنه يتعين عليها رفع كل التحديات الكبرى.

ترتبط التحديات المذكورة أساسا بعنصري المنظومة التربوية ودمقرطتها بغية التحكم في العلوم والتكنولوجيا التي ما فتئت تتطور باضطراد نحو مجتمع جديد.

يتماشى إصلاح المنظومة التربوية مع عولمة الاقتصاد والإعلام والاتصال.

السيد رئيس الحكومة، يستجيب برنامجكم لكافة المقتضيات وتعد استراتيجية إعداده في غاية البلاغة والانسجام.

يتعين على الجزائر رفع التحديات الكبرى التي يتميز بها المجتمع العربي- الإسلامي الذي يرنو إلى العصرية والديمقراطية وإلى تبوء مكانه في مسعى العولمة والشمولية وفي محفل الأمم.

السيد رئيس الحكومة، يعد إصلاح برنامجكم في الإجمال منهجيا واستراتيجيا حيث يستند إلى برمجة تدريجية للوقت تتسم بالشفافية وتحسين نوعية التأطير في كافة الميادين.

إنها تتمسك بالإصلاح البيداغوجي في مجمله، وتحسين المستوى وبالتقويم الزمني.

إن مبادرتكم بتفتح مجتمعنا على تعلم اللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية لوجيهة. هذه اللغات التي تعد أداة الأنترنترنت والطب والاكتشافات الكبرى الحاصلة في عهدنا الذي يتغذى أساسا بالعلم والنبوغ الفكري.

السيد رئيس الحكومة، يعكف برنامجكم على إعادة الاعتبار إلى كافة الميادين المادية والروحية، وتحتل التربية الإسلامية مكانة مرموقة إلى جانب التربية المدنية والأخلاقية الضرورية جدا لرفاهية الفرد.

السيد رئيس الحكومة، لم ينس برنامجكم تلك الشريحة من مجتمعنا المتكونة من الشباب الذين ليس لديهم لاشهادة ولاتأهيل بتخصيص الموارد المالية لهم في إطار التعليم المهني الذي يسمح لهم بممارسة مهنة.

السيد رئيس الحكومة، يهتم برنامجكم بتحسين الأداء الجامعي، ويعتبر مسعاكم في هذا السياق مقتضبا وناجعا إذ تنشغلون بتحضير القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، وهو كما أعتقد مشروع يحد من هجرة المادة الرمادية لبلادنا. في هذا السياق بالذات يجب على الجامعة الجزائرية أن تتطور مع تطور الاقتصاد الوطني وإثراء نجاجته.

السيد رئيس الحكومة، حرصا على بعث ديناميكية كل الإصلاحات على الصعيد الوطني وبغية إدماج بلادنا في عهد الديمقراطية والحريات، قدمتم يوم الأحد 21 جويلية 2002 رسميا تفاصيل الخطوط الكبرى لبرنامج حكومتكم بكل هدوء وقناعة وانسجام بغية تثمين كل الجهود المبذولة وتجسيدها.

السيد رئيس الحكومة، إن نظرتكم الشاملة إلى كل الإصلاحات على الصعيد الوطني، التي تهتم لاسيما

تعاني جل مناطق البلاد نقصهما، ولن يتأتى الاستقرار والأمن وحدهما بل تجب مكافحة الإرهاب الأعمى أينما وجد واستئصاله، وسد الطريق أمام الظلاميين.

كما يجب دعم قوات الأمن بكل أسلاكها بالوسائل المادية والمعنوية حتى ولو أن هذه المهام ليست مسؤولية الدولة وحدها، بل يجب كذلك أن يستيقظ الحس المدني لمد يد المساعدة لقوات الأمن.

سيدي رئيس الحكومة،

إن النهوض بالاقتصاد الوطني مرهون باستقرار أسعار النفط، وسوقه الذي لانتحكم فيه، والذي يخضع لقواعد السوق العالمية، ويبقى علينا تمني ارتفاع برميل البترول أو على الأقل استقراره.

ولكن بالنسبة إلى إصلاح المنظومة التربوية فهو بطبيعة الحال أمر حتمي لامفر ولا مناص منه كونه يخضع لإرادة الدولة في التغيير والارتقاء إلى مستقبل أفضل، حتى نستطيع الالتحاق أو التقرب من الشعوب التي خطت خطوات كبيرة في هذا المجال، وذلك مهما كلفتنا من ثمن فلا بد من إدخال إصلاحات عميقة في المنظومة التربوية رغم العراقيل التي وضعها بعض أصحاب المصالح الضيقة من الظلاميين للوقوف في وجهها.

سيدي رئيس الحكومة،

إن أزمة البطالة لا يختلف فيها اثنان، وإن المعاناة ميدانية ويومية لاتحتاج إلى فلسفة كبيرة، حتى ولو حاول برنامج حكومتكم التكفل بجزء منها والتخفيف من حدتها. ذلك لأن الأمور ذات علاقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يفرض نمطا معيننا من الاقتصاد والجزائر تخضع لهذا النظام الذي يعد أمرا حتميا لبلادنا حتى ولو حاولنا التخلص منه. كما لا يدع مجالاً للمناورة.

إن الحل في اعتقادي يكمن في إنشاء مؤسسات صغيرة وتعاونيات للشباب للتخفيف من هذا الهاجس المخيف الذي يهدد البلاد من تدهور اجتماعي ستستغله أطراف

بالمحاور الحساسة التي يتكون منها المجتمع الجزائري أي الميادين السوسولوجية والسياسية والاقتصادية وغيرها تضع الجزائر على سكة التفتح والازدهار والسيادة بصفة لارجعة عنها.

إن البعد والاستراتيجية وطاقت محتوى برنامجكم وكذا سياسة التعبئة والمساندة لا يمكن تجسيدهما إلا بالارتكاز على الطاقات التشريعية والمؤسسية الملائمة التي تحثون عليها.

إن الانسجام والرؤية السديدة والناجعة للإصلاحات الواردة في برنامج حكومتكم سيقودان البلاد إلى عهد جديد ضامن للسلم والأمن في مجتمعنا.

السيد رئيس الحكومة، تعبر مساهماتي هذه عن الاهتمام الذي نوليه لبرنامجكم وإثرائه، ولا أود أن أطول في سرد التزاماتي حتى لا أخذ الحيز الكبير من وقتكم الثمين وأعبر بإيجاز عن التزامي بالمساهمة في استرجاع ثقة المواطن الجزائري في مؤسسات دولته.

وتفضلوا السيد رئيس الحكومة بقبول أزكى آيات التقدير والاحترام والسلام.

**2 - السيد بوزيدي تومي: السيد رئيس المجلس،**

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،  
زميلاتي زملائي النواب.

سيدي رئيس الحكومة،

مهما كان طموح برنامج حكومتكم، الذي حاولتم من خلاله إيجاد حلول لأزمات المشاكل المطروحة اليوم في الساحة، وكذا تفاؤلكم بمستقبل أحسن حتى لا أقول زاهرا، ومحاولة التخفيف من المعاناة اليومية للمواطن حسب ما جاء في برنامج حكومتكم المطروح أمام السيدات والسادة النواب، إلا أنه يبقى -في اعتقادي- اليوم مرهونا بحتمية وضرورة الاستقرار والأمن اللذين

سيدي الرئيس، التصفح التحليلي لبرنامج حكومتكم لا يحتاج في حقيقة الأمر إلى إضافات أو إثراء كونه يمتاز بوضوح آت من نية خالصة، منطلق فعليا من اهتمامات المواطن بكل شرائحه ومن كل مواقعه، وأنا على ثقة تامة في شخصيتكم على تجسيده ميدانيا، غير أنني سأحاول أن أبدأ تمنياتي بصفتي مواطنا ونائبا بالتحليل الآتي:

#### 1- إصلاح المنظومة التربوية:

إنني أزكي تزكية كلية ما ورد في هذا المجال الهام والمهم جدا في نظري، إيمانا مني بأن المدرسة الجزائرية ينبغي أن تواكب حتما التطورات الحاصلة في العالم وحقيقة إنها في حاجة ماسة إلى هذا النوع من الإصلاحات التي تهدف إلى تكوين أجيال متفتحة، متشعبة بالقيم النبيلة، ديمقراطية الفكر لها قابلية للتحرك الآخر.

سيدي الرئيس، إن الثورة العلمية والتكنولوجية التي يشهدها العالم العصري والغربي تحتم علينا الإسراع في تنفيذ هذه الإصلاحات، ومنها إدراج اللغات الأجنبية في الأطوار الأولى للتعليم كون التلميذ له قابلية كبيرة لتعلم اللغات حتى يتهيأ في الأطوار القادمة لاكتساب مجالات العلوم وتفهمها، ومن ثم نعد إطار المستقبل.

#### 2- إصلاح هياكل الدولة:

نظرا إلى الساحة الجغرافية الكبيرة للجزائر وتكاثر سكانها جعلتم من الضرورة الإسراع في تجسيد الإصلاحات الإدارية حتى يستفيد كل الجزائريين من هذا التنظيم وحتى لا يبقى حكرا للبعض على حساب البعض الآخر، وعلى سبيل المثال فإن دائرة عين البيضاء التي تعتبر حقا من أقدم الدوائر على مستوى الوطن والتي يسكنها أكثر من مئة وستين ألف نسمة تعيش وضعا مزريا في جميع القطاعات، ومنه ألتمس من سيادتكم ترقيةها إلى مستوى "ولاية" في التقسيم الإداري المقبل حتى يستفيد مواطنوها من برامج الإنعاش الموزعة على ولايات الوطن، ولعلمكم سيدي رئيس الحكومة تم إنجاز دراسة كاملة، وهي موجودة على المستوى المركزي، تؤكد فعلا قابلية هذه الدائرة واستحقاق لترقي إلى مصاف

معادية للجزائر، وذلك بوضع ميكانيزمات وآليات ذات مرونة كبيرة مع إشراك البنوك والخزينة العمومية. وهذا مجال لا أريد الخوض فيه بل أتركه للأخصائيين في هذا المجال لأنه تقني، وأكتفي بالتحليل المتواضع للوضع السائد.

كما تخضع أزمة السكن لقانون العرض والطلب، لذا يجب على الدولة توفير السكن التساهمي والترقوي ودعمه كما يجب إيجاد وإعطاء تسهيلات للمستفيدين ذوي الدخل المتوسط، ويخصص دعم الدولة للسكن الاجتماعي لفئة معينة من أفراد المجتمع سيحدد تصنيفها بنص قانوني، إذ لا يمكن الدولة أن تستمر على هذا المنوال مهما كانت نيتها وإرادتها حسنتين.

سيدي رئيس الحكومة،

من أهم ما جاء في برنامج الحكومة ورشة إصلاح العدالة. وإن كانت تلك هي نوايا الدولة فعلا فيجب أن تطبق العدالة على الجميع دون استثناء، وأن يحمي القاضي والمتقاضي، وأن تحسن وضعية القاضي المادية والمعنوية، وذلك بإعادة النظر في راتبه الشهري أو أجرته الشهرية وإعطائه المكانة اللائقة به في المجتمع. ولا بد للحق أن يعلو ولا يعلى عليه.

سيدي رئيس الحكومة،

ذلكم هو بإيجاز ما أردت وبكل تواضع الإسهام به في النقاش حول برنامج حكومتكم المحترمة. أتمنى لكم كل التوفيق في خدمة الجزائر، الجزائر لاغير.

كما لا يفوتني أن أهنئكم بالثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم لقيادة الطاقم الحكومي الجديد، فألف ألف مبروك.

#### 3 - السيد عيار محمد الكامل: سيدي الرئيس،

أتقدم بالتهاني الخالصة على تعيينكم من فخامة رئيس الجمهورية لقيادة الحكومة، كما أهنئ الطاقم الحكومي بتقلدهم مهامهم الوزارية.

سيدي الرئيس،  
تفرض الأزمة الاقتصادية المتواصلة منذ عقد من الزمن قيودا مالية وتمويلية وإنتاجية لا بد من فكها بخطة محكمة تتجنب التسرع والارتجال وتتطلب الجدية والصرامة والثبات. تستوجب هذه الخطة دراية حقيقية بأمور الاقتصاد الوطني ومعرفة مدققة لقطاعاته وفروعها ودواليب تسييرها.

إن تبني مثل هذه الخيارات التي تصب في مسعى إنعاش النمو الاقتصادي سيفسح المجال لفضاءات الاستثمار المنتج والشراكة والتبادل المثمرين.

السيد الرئيس،  
يشكل قطاع المحروقات قاعدة أساسية لإنعاش النمو الاقتصادي ومواصلته، ونظرا إلى القدرات الهائلة التي تتوفر عليها البلاد في هذا الميدان، نرى من الضروري وضع استراتيجية قادرة على تجميع الموارد الوطنية من أجل رفع الموارد البترولية، وهذا بفضل الجهود التي تبذل في البحوث والاستكشاف، ودعم وتيرة الاستثمار الضروري لتجديد ثروات القطاع.

هنا ينبغي تشجيع الشراكة القادرة على تحمل كل مصاريف البحث والاستكشاف والتنقيب، وإدخال كل التكنولوجيات فالإستراتيجية المثلى في نظري تهدف إلى:

- 1 - تعزيز أشغال التنقيب.
  - 2 - تحسين نسبة الاسترجاع للاحتياطات الموجودة في مخزون المحروقات المستغلة حاليا.
  - 3 - ضمان عمر طويل للموارد الطاقوية من أجل تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
  - 4 - تطوير الثروات الغازية المكتشفة وغير المستغلة.
- يترتب على كل ما سبق ما يأتي:
- توفير مناصب عمل جديدة،
  - تحسين الأجر وظروف العمل،
  - تعميم توزيع الغاز الطبيعي والكهرباء في كل أنحاء الوطن،
  - استقرار أسعار المواد الطاقوية.

ولاية، وفي حالة تجسيد ذلك فإن التاريخ سيسجل لكم موقفكم العادل الذي سيكون في النهاية خدمة لسكان المنطقة التي عاشت سنين من التهميش والإقصاء. ونحن مستعدون لتزويدكم بالمعلومات التي تريدونها.

استسمحكم سيدي الرئيس المحترم أن ألفت انتباهكم إلى أنه رغم صدق نيتكم وإخلاصكم وتفانيكم في خدمة هذه الأمة من خلال ما طرحتموه من أهداف فإنه ينبغي التفكير في إيجاد الأطر التي تخدم خير هذا الوطن والتي تتفهم فلسفتكم وحكمتمكم، ووضع ميكانيزمات أساسية تمكن من بسط رقابة صارمة ومستمرة على أعمال الإدارة، خاصة ما تعلق بصرف المال الذي غالبا ما يحول إلى خدمة الأغراض الشخصية وصدق من قال: " الثقة نية حسنة ولكن الرقابة أحسن".

في النهاية لايسعني إلا أن أتمنى لكم ولطاقمكم الحكومي كل النجاح والتوفيق.

وفقكم الله إلى ما فيه خير البلاد والعباد.  
والسلام عليكم.

4 - السيد عبد الوهاب لبيد: السيد رئيس المجلس

الشعبي الوطني الموقر،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي زملائي النواب.

بعد قراءتنا ودراستنا برنامج الحكومة نرى أنه برنامج طموح، يعيد الأمل لشرائع واسعة من المجتمع، وسيسهم بالتأكيد في إضفاء الثقة والاستقرار لدى الجميع.

سيدي الرئيس،

هذا لا يمنعنا من تقديم بعض الاقتراحات والآراء التي نراها تدعم البرنامج وتقويه (البرامج القطاعية).

لتطوير الشبكة واستغلال الفروع وذلك بالاستعمال العقلاني للوسائل والمنشآت الأساسية المتوفرة حاليا وذلك مع:

- 1 - مواصلة إصلاح البرامج.
- 2 - الاهتمام بالأستاذ وتحسين ظروف عمله.
- 3 - إيجاد علاقة وثيقة بين الجامعة والمحيط.
- 4 - وضع سياسة واضحة للجامعة:
- أ - ربطها بالتعليم الثانوي.
- ب - ربطها بالمحيط.
- 5 - تنظيم التسيير في الخدمات الجامعية وترشيده .
- 6 - تنظيم التسيير في المؤسسات وترشيده.
- 7 - وضع خطة واضحة للبحث والأهداف المنتظرة منه باعتبارها أداة التنمية.
- 8 - ترقية علاقات التعاون مع الجامعات في الخارج.
- 9 - العمل على تحسين مردودية الطاقات الموجودة.

**5 - السيد عبد الوهاب باغلي:** السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.

السيد الوزير الأول،  
السيدات والسادة الوزراء،  
السيدات والسادة النواب،  
أعضاء أسرة الإعلام،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
لدي بعض الملاحظات أود اقتراحها من أجل إثراء المناقشة التي أثارها السيدات والسادة النواب بتدخلاتهم العديدة والوجيهة.

1- من المؤكد أن المناخ قد طرأت عليه تغييرات هامة ستزداد حدة في العشرية القادمة.

كما بات من المؤكد أن هذه الاضطرابات أصبحت متكررة وقد تكون أحيانا عنيفة. ومن بين هذه الظواهر التي يمكن أن تضر بالجزائر نذكر الفيضانات على سبيل المثال كشرت هذه الفيضانات وعرضت السكان إلى عواقب وخيمة وتطلبت التكفل العاجل واستلزمت وسائل هامة جدا كالمأوى والأغطية والعلاج والغذاء.

لهذا نرجو من الحكومة الإسراع في إعداد الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية ومنها على الخصوص القانون المتعلق بالمحروقات.

السيد الرئيس،

نرى ضرورة مواصلة دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي البرنامج الواعد الذي سيمكن من بعث التنمية الشاملة وتنافسية القطاعات الحيوية، هذه الغاية التي تظل في نظرنا وطيدة الارتباط بتوفير التمويل المنتظم والمتنوع المصادر فضلا عن تحسين أساليب التسيير وتنمية الموارد البشرية، وكلها عوامل أساسية تضمن رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، لتمكينه من مسايرة الديناميكية الاقتصادية العالمية.

السيد الرئيس،

يظل قطاع السكن هو الآخر من بين الانشغالات التي ما فتئت تسترعى اهتمام الجميع، ولاسيما من منظور المعالجة الجدية في إطار إستراتيجية شاملة تأخذ في الحسبان ضرورة ضبط مصادر التمويل وتنويعه وتراعي الوضعيات الاجتماعية المختلفة فضلا عن واجبات الدولة في تمويل إنجاز السكن الاجتماعي الموجه إلى الطبقات المحرومة وذات الدخل الضعيف يتعين على السلطات العمومية، السعي إلى التكفل بمخطط محكم يهدف إلى استغلال الثروات الطبيعية في ميدان مواد البناء واستعمال القدرات والكفاءات البشرية المتوفرة بكثرة والسعي إلى تنظيم القطاع للوصول إلى تقليص سعر البناء والتكلفة حتى يصبح سعر المتر المربع المبني في متناول القدرات المالية المتوسطة التي تخص أغلبية السكان وتشكل معظم طلبات السكن.

السيد الرئيس،

في قطاع التعليم العالي: ورغم ما حققه التعليم العالي من إنجاز حيث يضم شبكة جامعية، ومراكز جامعية ومعاهد ومدارس عليا فإنه يظل دون الهدف المطلوب، حيث إن عدد الطلبة مدعو عام 2008 إلى أن يصبح مليون طالب، ولبلوغ هذا الهدف يجب تطبيق خطة جديدة

## 3 - الرعي:

يشكل رعي الرحالة في السهوب والهضاب العليا خطراً بيئياً. إن الكباش يأكل النبتة والماعرز تقتلعها من جذورها فالرعي المكثف لا يترك الوقت للنبتة لتنتبت من جديد. ويتسبب في تعرية الأراضي.

يجب أن ندق ناقوس الخطر لأن الرعي يتلف التربة ويعرضها للتصحّر. ينبغي تثبيت المواشي مع توفير الكإلا لها، ويعد هذا الحل ممكناً جداً وفي صالح المربين لأن المواشي سوف تجد ما تأكله، ومن ثمة فإنها تباع بصفة جيدة وبسرعة، ويوفر للمربين تمويل ما تشتتبهه.

## 4- الاستثمار:

فيما يخص هذه النقطة نلاحظ للأسف أن الذي ينوي الاستثمار يعاني كثيراً. فمنذ اللحظة التي يقرر فيها إنشاء وحدة إنتاجية إلى غاية دخولها السوق تمر ثلاث أو أربع سنوات. إنه يصطدم بعدة عراقيل ابتداءً من وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار والقروض والموثق والتأمينات...

ويتسبب ذلك في تخلي العديد من المستثمرين عن مشاريعهم.

يجب إيجاد حل لهذا المشكل الهام جداً لأن الأمر يتعلق بالاستقرار الاجتماعي حتى لا تزيد الآجال المحددة للمشاريع على شهرين أو ثلاثة أشهر.

إن أموال هذه المشاريع سوف تستهلك في الكماليات بسبب تخلي صاحبها عن المشروع في حين كان من الممكن إنشاء القيمة المضافة بفضلها والإسهام في استقرار البلاد.

## 5 - التربية المدنية:

تعد التربية المدنية موضوعاً هاماً في تربية أطفالنا وكما يقول المثل الشعبي "أعطوهولي فاهم لهلا قرأ".

إن العاشر من شهر نوفمبر المنصرم ليس إلا مثالا . لقد كان التأخر في إغاثة السكان سبباً للتدمير والاستياء الذي نجمت عنه المأساة. إنني أستحسن مخطط النجدة الذي أعد لهذا الغرض بصفة وقائية حيث تم توفير مواد التجهيز بكافة الولايات.

## 2- عطلة نهاية الأسبوع:

لا تستجيب عطلة نهاية الأسبوع في وسط الأسبوع لأي اعتبار منطقي بل أضرت بالمبادلات التجارية والمالية والسياحة.

تحتل الجزائر موقعا تحسد عليه فينبغي ألا تبقى معزولة ومنزوية على نفسها.

إن هذا الخيار لم يخدم الجزائر حتى في وقت الثنائية القطبية التي كانت تتشكل من معسكرين غربي واشتراكي.

لقد انتهجت الجزائر اليوم مسعى جديداً، هو مسعى التفتح على العالم الذي يتميز باقتصاد السوق، واقتربت من الاتحاد الأوروبي ومن المنظمة الدولية للتجارة ويقدر النقص الواجب تداركه سنوياً بمبلغ 400 مليون دولار أمريكي.

لقد آن الأوان لتتصالح مع العالم. وحتى نبرهن عن انضمامنا الكامل إلى العولمة يجب علينا الرجوع إلى عطلة نهاية الأسبوع العالمية أي السبت والأحد.

وفي العالم العربي الإسلامي نجد أنفسنا في المؤخرة. لا يوصي بذلك حتى من وجهة نظر الدين حيث يجب استئناف العمل بعد الصلاة.

أعتقد أن توقفا رمزياً عن العمل يخصص لصلاة الظهر يقدر بساعة ونصف ساعة، أي ما بين الساعة الواحدة والساعة الثانية والنصف زوالاً يكفي للذين يريدون الذهاب إلى المسجد من أجل الصلاة.

السيدات والسادة أعضاء الحكومة.  
السيدات والسادة أعضاء أسرة الإعلام.  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
في البداية تقبلوا التحية الخالصة من مواطني ومواطنات  
قائمة التاريخية، ولاية 8 ماي 1945 التي أنجبت  
الأبطال، من بينهم سويداني بوجمعة والرئيس الراحل  
هواري بومدين رحمه الله.

كما أتقدم إلى السيد رئيس الحكومة بتنهائنا الخالصة  
على الثقة التي منحها إياه فخامة السيد رئيس  
الجمهورية، وفي الوقت نفسه أهنيء السيدات والسادة  
أعضاء الطاقم الحكومي، متمنيا لهم كل التوفيق  
والنجاح.

أما بعد، فقد تفحصنا الوثيقة المتضمنة برنامج الحكومة  
المطروح علينا للنقاش والإثراء، وإننا سجلنا بكل ارتياح  
عزم هذه الحكومة برئاسة السيد علي بن فليس على  
تكفلها بمعالجة الانشغالات المختلفة للمواطنين عبر  
أرجاء الوطن، الشيء الذي يجعلنا في حزب جبهة التحرير  
الوطني نعلق آمالا كبيرة عليها.

إن ترتيب الأولويات في هذا البرنامج مثل إصلاح العدالة  
وإصلاح مهام الدولة وهيكلتها، وإصلاح المنظومة  
التربوية وتعميق الإصلاحات الاقتصادية بما في ذلك  
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والإصلاح المصرفي  
والمالي وتسيير المالية العمومية، وترقية الاستثمار  
والشراكة والخصوصية والفلاحة والتنمية الريفية، وقطاع  
الصيد البحري والموارد الصيدية والتكنولوجيا الجديدة  
للإعلام والاتصال، والتنمية البشرية بما في ذلك سياسة  
الصحة وإصلاح المستشفيات والسياسة الشفافية  
والاتصال والنشاطات الموجهة إلى الشباب وترقية تشغيل  
الشباب ومحاربة البطالة والتضامن الوطني، والسياسة  
الوطنية في مجال قضايا المرأة والأسرة إلخ... هو دليل  
على الإرادة القوية لهذه الحكومة الرامية إلى حل  
المشاكل التي يعانيها المجتمع الجزائري، وفي الوقت  
نفسه إقامة دولة قوية لاتزول بزوال الرجال والحكومات.

يجب أولا أن نعرف ما نوع التربية التي نريد وبأية تربية  
غذوي أطفالنا. يمكن استعمال الدين لغاية تربوية ولكن  
ليست أية دروس. يجب أن تنتقي من بين الدروس  
الضرورية تلك الدروس الأدبية التي ستسمح ثمارها  
مستقبلا لمواطني الغد من العيش في تراحم وتوازن سواء  
على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي.

إن الأمر يتعلق بثقافة التضامن واحترام الغير والتسامح  
والعمل. يجب ألا نعلم أطفالنا في المدارس عذاب القبر  
ومعايير الوراثة والزواج ووظيفة الإمام... بل يجب  
تلقينهم معارف مفيدة خاصة في هذا السن كما أثر الرسول  
صلى الله عليه وسلم ومآثر الأمير عبد القادر وشخصيات  
أخرى بارزة على الصعيد العالمي.

#### 6- السلطة:

أصبحت المدن كبيرة وتنجم عنها مخاطر. لقد أصبحت  
الحياة الاجتماعية معاناة لاسيما وأن مواطنين نزهاء  
يحاولون العيش بفضل جهودهم الخاصة، وأصبحوا لا  
يثقون في هؤلاء الأشخاص الذين ما فتئت صفوفهم  
تتضخم كالأحداث، والأشخاص غيرالنزهاء الذين يشكلون  
خطرا بلجوئهم إلى استعمال وسائل خطيرة. ففي الجزائر  
العاصمة وهران وعنابة ما فتئ جنوح الأحداث يزداد  
خطورة وتطالعا الصحف يوميا بأخبار الاعتداء والجرح  
العمدي والسرقة. ونجد للأسف أن السلطة تزداد ضعفا  
أكثر فأكثر وأصبحت هشة. ومن دون العمل على إقامة  
السلطة فإن هذا التيار السلبي من قطاع الطرق والرشوة  
والمتاجرة بالمخدرات والأحداث سوف يزداد خطورة على  
المجتمع وعلى التوازن الاجتماعي واستقرار البلاد.

تلكم هي بعض الأفكار التي أتمنى أن تثري النقاش.  
(مترجم).

**6 - السيد موسى بوعلوش:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني.  
السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس،

رغم أن البرنامج يعالج كل انشغالات المواطنين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية فإن البعض منها يتطلب عناية خاصة والسرعة في التنفيذ نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

أولا: إصلاح مهام الدولة وهيكلتها:

كما جاء في الوثيقة المتضمنة برنامج الحكومة، يهدف إصلاح مهام الدولة وهيكلتها إلى إقامة علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن لاسيما استعادة الثقة بين الإدارة والمواطن، ويندرج ضمن حركية تعميق المسار الديمقراطي الذي يمثل تجسيدا للسيادة الشعبية، كما يشكل مسارا شاملا، وعميقا ومتوصلا يلبي متطلبات دولة القانون باستطاعتها فرض احترام القانون وتأمين الحريات العمومية وضمان الدفاع الوطني والدفاع عن مصالح البلاد في الخارج.

على ضوء ما سبق ذكره نقترح ما يأتي:

- التعجيل بمراجعة القانون الأساسي للتوظيف العمومي لأن نجاح أي إصلاح مرهون بتحسين الوضعية الاجتماعية لأعوان الدولة في كل القطاعات، وهنا نشير إلى أن إصلاح العدالة، يقتضي تحسين وضعية القاضي والأعوان المنتمين إلى قطاع العدالة وإصلاح المنظومة التربوية يقتضي تحسين ظروف المدرسين والأساتذة وكذا الأسلاك الأخرى التي تنتمي إلى قطاع التربية والتعليم.

- التعجيل بإدخال تعديلات على قانوني الولاية والبلدية من أجل وضع حد للتناقض بينهما وبين المرسوم المؤرخ في أفريل 1997 المتعلق بنظام الانتخابات، لأن قانون البلدية ينص على أن رئيس البلدية ينتخب من بين أعضاء القائمة التي أحرزت الأغلبية المطلقة بينما الواقع الذي فرضه المرسوم المتعلق بنظام الانتخابات هو وجود عدد كبير من رؤساء البلديات غير المنتمين إلى قوائم أحرزت الأغلبية النسبية.

ثانيا: إصلاح المنظومة التربوية:

من خلال قراءة المتأنية لما يحتويه هذا الباب فإننا نقدر

العناية الكبيرة التي أولتها الحكومة لهذا الملف الهام.

إن الفصل الخاص بإصلاح البيداغوجيا، الذي تضمنته الصفحة (38) جاء فيه صراحة ما يأتي:

أ - دعم تعليم العربية باعتبارها اللغة الوطنية والرسمية وذلك برصد الوسائل الضرورية من أجل جعلها أداة فعالة لتعليم كل المواد .

- السعي إلى توفير كل الشروط والوسائل الضرورية للاستجابة لطلب تعليم الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية بمختلف تنوعاتها اللسانية.

- ملاءمة مضامين تعليم التربية الإسلامية والتربية المدنية والخلقية مع سن التلاميذ وتطور نموهم العقلي والنفسي، إذ يجب أن يضطر أبناؤنا من خلالها إلى التعليم واكتساب المبادئ الأخلاقية والدينية في إطار القيم الحضارية للشعب الجزائري.

- تنظيم التفتح على اللغات الأجنبية في التعليم القاعدي الإلزامي وفي الجامعة وفق منهجية متدرجة وعلمية لتيسير الوصول المباشر إلى المعلومات والمعرفة العالمية.

إن ما جاء في هذا الباب كاف لرفع كل الالتباسات ووضع حد لكل الدعايات التي ترمي إلى التشكيك في تمسكنا بالشواهد الوطنية التي أقرتها جبهة التحرير الوطني من خلال نصوصها وما تزال متمسكة بها .

أما الانشغالات التي تتطلب حولا عاجلة، فإننا نلخصها فيما يأتي:

- تعميم التعليم التحضيري خاصة في المناطق الريفية وفقا لما نص عليه الأمر المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التعليم.

- تطبيق الأحكام الواردة في الأمر المذكور أعلاه المتعلقة بتكفل وزارة التربية الوطنية بصيانة المدارس الابتدائية وترميمها لأن هذه المهمة ما تزال مسندة إلى البلديات، علما أن نسبة كبيرة منها تفتقر إلى الإمكانيات المادية والبشرية التي تمكنها من القيام بهذه المهمة (أي الترميم والصيانة) .

الغرض نرجو أن يعاد الاعتبار إلى هذا الخط.

في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي نقترح برمجة الخط الرابط بين مدينتي قالمة وقسنطينة مروراً بمدينة وادي زناتي، الذي تم هو الآخر التخلي عنه منذ العهد الاستعماري.

هذه بعض الآراء والانشغالات التي أردنا أن نطرحها في هذه الجلسة، وفي الأخير نتمنى كل التوفيق والنجاح لهذه الحكومة.

شكراً على حسن استماعكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**7 - السيد بودراجي مسعود المدعو التومي: السيد**

رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زملائي زميلاتي النواب،

السادة رجال الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى مواطني ولاية المدية الذين وضعوا في ثقتهم، فلم يكن لي حق التكلم باسمهم إلا بعد استئذناننا منهم يوم 30 ماي، كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء الحكومة وهم يبذلون جهداً لإعداد هذا البرنامج، وتدخّلنا هو إضافة إلى هذا الجهد فالجزائر نظراً إلى ما عانته طوال عشرية كاملة هي في حاجة إلى بذل جهود جبارة سواء من الوزارة أو المسؤولين المحليين، وهذا لا يمنع من تقديم الملاحظات الآتية على البرنامج:

- من خلال قراءة برنامج حكومتكم الموقرة تبين لي بعض النقائص رغم الشمولية التي تميز بها، فقد اعتنى برنامجكم بانشغالات المواطنين في شتى المجالات غير أن الطابع العمومي تغلب عليه مما جعل من الصعوبة بمكان مراقبة مدى تحقيقه ميزانياً وتجسيد بنوده.

- برمجة مطاعم مدرسية بالمدارس الابتدائية في المناطق الريفية.

- رفع سعر الوجبة الغذائية الممنوحة للمستفيدين من المطاعم المدرسية والتي تقدر بمبلغ 12,00 دج.

- تحسين الوضعية الاجتماعية ورفع أجور عمال قطاع التربية الوطنية من مدرسين وأساتذة ومستشارين ومفتشين والأعوان إلخ...

- إعطاء الوقاية والصحة المدرسية العناية اللازمة.

ثالثاً: الفلاحة والتنمية الريفية:

رغم أن الحكومة السابقة بذلت جهداً معتبراً في الميدان الفلاحي، فإن بعض الانشغالات ماتزال تتطلب حلولاً سريعة نذكر منها ما يأتي:

- تسوية وضعية العقار الفلاحي وإعادة النظر في الاستفادات التي تدخل في إطار الأراضي الفائضة منها إلى الشباب البطال، تجسيدها لمبدأ "الأرض لمن يخدمها".

- مواصلة عملية استصلاح الأراضي.

- إعادة فتح المدارس والمعاهد الفلاحية.

- دعم المصالح الفلاحية على مستوى الولايات والدوائر بالإمكانات المادية والبشرية.

رابعاً: التنمية البشرية وسياسة إصلاح المستشفيات :

رغم الجهود التي بذلتها الدولة في مجال بناء الهياكل الصحية من مستشفيات ومستوصفات وعيادات إلخ... فإن بعض المناطق ماتزال تفتقر إلى هذه الهياكل، مثل ولاية قالمة التي لا يوجد بها إلا أربعة مستشفيات غير قادرة على تغطية حاجيات المواطنين في هذا المجال علماً أن هذه الولاية شاسعة حيث تتكون من أربع وثلاثين بلدية موزعة عبر عشر دوائر.

خامساً: قطاع النقل:

في هذا المجال، نسجل للأسف التخلي التدريجي عن خط السكة الحديدية الرابط بين مدينتي قالمة وبوشقوف حيث تم توقيف نشاط قطار نقل المسافرين منذ ثلاث سنوات رغم الاحتجاجات العديدة المقدمة من المواطنين. لهذا

التي تركه عليها الاستعمار، هذا الطريق يمتد على طول 80 كلم ابتداء من دائرة سغوان بولاية المدية إلى دائرة سيدي عيسى بولاية المسيلة، إصلاح هذا الطريق من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تنمية عدة بلديات منها سغوان، وثلاثة الدواير وحرملة وشلالة العداورة وشنيقل وسيدي عيسى...

السيد رئيس الحكومة، في جانب آخر يسمع المواطن الجزائري عن دعم هنا ودعم هناك وهو عندما يتقدم لينال حقه يجد العراقيل الكثيرة والوسطاء في كل المحطات وعدد الوثائق المطلوبة أثقلت محافظه والذهاب والإياب أفرغ جيوبه، ففي ميدان الفلاحة مثلا ونظرا إلى طبيعة الفئة العاملة في هذا القطاع لم تصل الاعتمادات المالية المخصصة لتنمية هذا القطاع إلى أصحابه الحقيقيين بل استفاد منها أصحاب المعارف والوسطاء، تضاف إلى ذلك عراقيل البنك وشروطه.

السيد الرئيس، عندما نتكلم عن الفلاحة كأولوية فإن ذلك من منطلق القناعة بأنها المخرج من كثير من المشكلات منها على سبيل المثال:

- القضاء على النزوح الريفي إلى المدن، الناتج عن الهجرة الجماعية للسكان في المدة الأخيرة.
- قدرة الفلاحة على جلب يد عاملة كثيرة.
- تحقيق الأمن الغذائي.

إلى غير ذلك من الأهداف. لذلك أدعو الحكومة إلى الفصل في مشكلة العقار لإفساح الطريق أمام الفلاح ليخدم أرضه وهو مطمئن.

وما يقال عن قطاع الفلاحة يقال عن الاستثمار، فبعد أن يبذل المستثمر جهدا في جمع الوثائق، يجد مشكلة العقار في انتطاره ثم مشكلة دعم البنك ثم مشكلة الاتصالات والمواصلات...

سيدي الرئيس... إن الكثير من المشكلات يمكن حلها دون أن نصرف المال ودون أن نلجأ إلى برامج كبيرة بل

من البديهي أن كل نمو في أي مجال يتطلب استقرارا سواء كان أمنيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا وإن تحسين الوضع الأمني كان من اهتمامات البرنامج إلا أنه لم يحدد ميكانيزمات التحسين ولم يخوض في الأسباب التي جعلت الوضع يزداد تدهورا، ونحن نعلم أن تحقيق أي مشروع متوقف على مدى تحقيق الاستقرار الأمني.

- كما أريد أن أتطرق إلى صندوق الجنوب وكيفيات الاستفادة منه. فمن الملاحظ أنه خلال قانون المالية لسنة 2002 توسعت رقعة المناطق المستفيدة منه غير أنه لوحظ أن بعض البلديات المنتمجة إلى منطقة واحدة لم تستفد رغم احتياجاتها، وأذكر على سبيل المثال بلدية شلالة العداورة وعين بوسيف والثلاثة الدواير وشنيقل وبني سليمان... وجميع البلديات النائية عن الولاية إذا ما استثنينا ثلاث أو أربع بلديات لها مداخيل جبائية لا بأس بها.

كما أريد أن أنبه إلى انعدام المشاريع في بعض المناطق وأخص بالذكر، الاستفادة من الغاز الطبيعي في ولاية المدية رغم عبور أنبوب الغاز قرب بعض البلديات (شلالة العداورة وقصر البخاري وشنيقل وعين القصير) فإنها لم تستفد منه. لهذا نرجو منكم تسجيل مشاريع دعم هذه المناطق بالغاز الطبيعي علما أن معظم البلديات تعاني الأمرين في فصل الشتاء حيث يصل سعر قارورة غاز البوتان أحيانا إلى 250 دج وإلى 350 دج ومن ناحية ثانية فإن مناطق كثيرة محرومة من المرافق الضرورية وهو ما زاد من معاناة المواطن في كثير من المجالات.

وبما أن التنمية تتطلب أن يكون مجال المواصلات جيدا فإنني أذكر حالة الطرق السيئة للغاية بولاية المدية رغم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية من أجل إصلاح الطرق وترميمها.

وليكن في علمكم أنه يوجد طريق يربط بين ولايتي المدية والمسيلة مسجل منذ مدة كطريق وطني، وكان من المفروض أن يعاد إصلاحه وفق المقاييس المعمول بها إلا أنه ما يزال على عهده القديم، أي في الحالة نفسها

استثنائية من أجل ترميم البيوت والمدارس والمصحات في المداشر والقرى لتعود إليها الحياة ويتم التنازل عن المطالبة بالسكن في المدن، مع ضرورة توفير الأمن.

سيدي الرئيس... إن هذه الانشغالات قد لا يختلف فيها اثنان، لذلك من الواجب التذكير بها ومن واجب الحكومة الالتزام أمام المواطنين بتحقيقها.

أشكركم شكرا جزيلا.  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تحتاج إلى صرامة في التسيير فقط، إنها أيضا تحتاج إلى رجال واقفون وأظنك واحدا منهم، لذلك أدعوك سيدي الرئيس، وجميع طاقمك الوزاري إلى أن تكتشفوا الزيارات الميدانية. وبهذه المناسبة أدعوكم إلى زيارة ولاية المدينة للوقوف على واقع أربع وستين بلدية منكوبة، وإلى ريف خالي من السكان بعدما كان عدد السكان فيه أكبر من عددهم في المدن.

إن هذه الولايات وغيرها من الولايات التي تضررت من الإرهاب في حاجة إلى برنامج خاص للتنمية ومساعدات